عنف السجون

ورقة من سلسلة أوراق تقرير
انتهاكات حقوق الأسيرات والأسرى عام ٢٠٢٥

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

> في عتمة السجن، لا أزال أذكر عندما تكلّمت مع الضابطة عن مصعب، مريضِ الجسد، فاقدِ الوعي، معلّقٍ بين أنفاسٍ شحيحة وغيابٍ وشيك. فجاء ردُّها ببرود جارح: "لسا بتنفس؟ بس يموت بتحكيلنا"[1] ...وارتقى مصعب، تاركًا خلفه أحلامًا غير مكتملة، صمتًا يشبه الظّلم، وأعمارًا كان يمكن لها أن تُعاش.

يكشف هذا المشهد سياسة الاحتلال الممنهجة في قتل الأسرى، وانتهاك حقوقهم الأساسيّة، فمنذ السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 تمّ تحويل مراكز الاحتجاز الإسرائيليّة إلى ساحات إبادة جماعيّة، مورس فيها أنواع الانتهاكات الجسيمة كافّةً، والممنهجة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، التي قامت على سياسات التعذيب الجسديّ والنفسيّ، والإهمال الطبّيّ المتعمّد، والتجويع، والعنف الجنسيّ، والعزل الانفراديّ، والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانيّة. تندرج هذه الممارسات في إطار سياسات إبادة جماعيّة بطيئة، تستهدف تقويض حياة الأسرى وكرامتهم، وتؤدّي في كثير من الحالات إلى ارتقائهم داخل أماكن الاحتجاز. ولا تنفصل هذه السياسات عن السياق الأوسع للإبادة الجماعيّة التي تنفّذها سلطات الاحتلال بحقّ الشعب الفلسطينيّ، حيث تُعدّ السجون الإسرائيليّة إحدى أدواتها المركزيّة في تكريس القتل الممنهج، والانتهاك المستمرّ للقانون الدوليّ والقانون الدوليّ الإنسانيّ.

وقد أسهمت اقتحامات وزير الأمن القوميّ (إيتمار بن غفير) السجون الإسرائيليّة في نشر ثقافة التعذيب المؤسّسيّ داخل السجون، فمع تكرار هذه الاقتحامات، وترافُقها مع خطاب سياسيّ يدعو إلى تشديد الإجراءات ضدّ الأسرى، أصبح استخدام القوّة المفرطة، والمعاملة اللاإنسانيّة جزءًا من ممارسة مقبولة وخارج نطاق المحاسبة. وبذلك تحوّل العنف داخل السجون الإسرائيليّة إلى سلوك مؤسّسيّ، يتغذّى من الرسائل السياسيّة، والبيئة التنظيميّة داخل المؤسّسة الأمنيّة.

وبالنتيجة شهد عام 2025 الإعلان عن ارتقاء (32) أسيرًا فلسطينيًّا، ليتمّ لاحقًا الإعلان عن ارتقاء ثلاثة أسرى إضافيّين، أحدهم كان قد ارتقى بتاريخ 9 أيلول/ سبتمبر 2025، في حين ارتقى الآخر بتاريخ 12 شباط/ فبراير 2026، وأُعلن عن ارتقاء الأخير بتاريخ 28 آذار/ مارس 2026. وبذلك تمّ الإعلان من السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 وحتّى (15) نيسان/ أبريل 2026 عن ارتقاء (89) أسيرًا فلسطينيًّا، ممّن أمكن التحقّق من أسمائهم، وهو العدد الأعلى تاريخيًّا، لتُشكّل هذه المرحلة الأكثر دمويّة في تاريخ الحركة الأسيرة منذ عام 1967، فقد ارتفع العدد الإجماليّ لشهداء الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال منذ عام 1967 إلى (326) شهيدًا، إلّا أنّه يُرجَّح أن يكون العدد الفعليّ أعلى من ذلك؛ نظرًا لاستمرار الاحتلال في ممارسة جريمة الاختفاء القسريّ بحقّ عدد كبير من أسرى قطاع غزّة، الذين لا يزال مصيرهم مجهولًا حتّى الآن.[2]

[1] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ع) بتاريخ 11 آذار 2025.
[2] للاطلاع على قائمة شهداء الحركة الأسيرة منذ 7 تشرين الأول 2023 وحتى 1 أيار 2026، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1NQ6X8lS1MXYUulR14_8i8NnwZj8hwwmd/view?usp=sharing).

فما يزيد عن العامين، لا تزال سلطات الاحتلال تمارس جريمة الاختفاء القسريّ بحقّ أسرى قطاع غزّة؛ إذْ لا تزال تخفي العديد من المعلومات بما يخصّ المعتقلين، بل تعطي معلومات كاذبة في بعض الحالات، ففي حالة الشهيد بلال طلال سلامة (24 عامًا)، الذي تمّ اعتقاله بشهر نيسان/ أبريل 2024، ادّعى جيش الاحتلال بدايةً وجوده بمعسكر (عوفر)، وفي ردّين لاحقين ادّعوا إطلاق سراحه بتاريخ 11 آب/ أغسطس 2024، ليتبيّن لاحقًا بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 2025 ردًّا على التماس قدّمته مؤسّسة (هموكيد)، بأنّ الأسير قد ارتقى بتاريخ 11 آب/ أغسطس 2024، وبالتالي فإنّ هذا التاريخ يمثّل تاريخ ارتقائه، وليس تاريخ الإفراج عنه كما ادّعوا سابقًا. وفي حادثة مشابهة تمّ اعتقال الأسير علي عاشور علي البطش (62 عامًا) بتاريخ 23 كانون الأوّل/ ديسمبر 2023، نُقل لاحقًا إلى سجن النقب، وعلى الرغم من معاناته من العديد من الأمراض المزمنة، إلّا أنّهم أبقوا على اعتقاله، ووفقًا لشهادة أسرى مفرج عنهم، كان من المفترض الإفراج عنه بتاريخ 22 شباط/ فبراير 2025، إلّا أنّه نُقل إلى المستشفى باليوم السابق؛ نظرًا لتدهور حالته الصحّيّة، وفي ردّ جيش الاحتلال ادّعوا بتاريخ 5 آذار/ مارس 2025 بأنّه تمّ إطلاق سراحه بتاريخ 21 شباط/ فبراير 2025، لتتسلّم الشؤون المدنيّة الفلسطينيّة بتاريخ 6 آذار/ مارس 2025 خبر ارتقائه في مستشفى (سوروكا)، بتاريخ 21 شباط/ فبراير 2025.

وعلى الرغم من الإعلان عن ارتقاء (16) أسيرًا فلسطينيًّا من قطاع غّزة عام 2025، إلّا أنّ أسباب ارتقائهم لا تزال مجهولة، فلم تصل معلومات عن تشريح أيّ جثمان من أسرى غزّة الذين ارتقوا في السجون حتّى الآن، ولا تزال جميع جثامينهم محتجزة. وفي الوقت ذاته سلّم الجانب الإسرائيليّ عبر اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر جثمان (345) شهيدًا من قطاع غزّة، تمّ التعرّف على هويّة (97) منهم فقط حتّى اللحظة.[3]

[3] Anadoli Ajansi, “Israel returns remains of 15 more Gazans under ceasefire deal, Health Ministry”, 15 November 2025 (https://tinyurl.com/39zss43y).

وتُظهر الفحوصات الأوّليّة على الجثامين مؤشّرات واضحة على تعرّض عدد كبير منها لعمليّات تعذيب وتنكيل قاسية ومتعمّدة. كما تشير المعطيات إلى أنّ بعضهم أُعدم بعد احتجازه. وقد أظهرت الجثامين آثار شنق وحبال ملتفّة حول الأعناق، إضافة إلى إصابات ناجمة عن إطلاق نار مباشر من مسافة قريبة. كذلك وُجدت دلائل على تعصيب الأعين، وتقييد الأيدي والأقدام بمرابط بلاستيكيّة، كما عُثر على جثامين سُحقت تحت جنازير دبّابات، وأخرى تحمل آثار تعذيب جسديّ شديد، من بينها كسور وحروق وجروح غائرة؛ الأمر الذي يعكس حجم القسوة والانتهاكات الجسيمة التي تعرّض لها الأسرى الفلسطينيّون.[4]

هذا ولا تزال سلطات الاحتلال تحتجز ما لا يقلّ عن (777) شهيدًا، من بينهم (97) شهيدًا من الحركة الأسيرة، و(77) طفلًا تقلّ أعمارهم عن (18) عامًا، و(10) شهيدات، إضافة إلى مئات الشهداء من قطاع غزّة الذين تحتجزهم سلطات الاحتلال دون أيّ كشف عن هويّاتهم. وبالنتيجة تقدّم مركز القدس للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان والحملة الوطنيّة لاسترداد جثامين الشهداء، والكشف عن مصير المفقودين بتاريخ 1 شباط/ فبراير 2026 بالتماسٍ مستعجل إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة، للمطالبة بالإفراج الفوريّ وغير المشروط عن جميع جثامين الشهداء الفلسطينيّين، المحتجزة في مقابر الأرقام وثلّاجات الاحتلال، وقد منحت المحكمة النيابة العامّة مهلةً حتّى تاريخ 16 آذار/ مارس 2026 لتقديم ردّها على الاستئناف المقدّم.[5]

تنصّ قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ، وخصوصًا تلك الواردة في اتّفاقيّات جنيف وبروتوكولها الإضافيّ الأوّل، على وجوب احترام جثامين الموتى، وتوثيق هويّاتهم، وإبلاغ ذويهم، والسعي إلى إعادتهم متى أمكن، مع حظر أيّ مساس بكرامتهم، أو استخدامهم وسيلةَ ضغط. كما يكرّس العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة حماية الكرامة الإنسانيّة والحياة الأسريّة، وهو ما قد يتأثّر سلبًا عند احتجاز الجثامين دون مبرّر قانونيّ واضح. وفي سياق النزاعات المسلّحة، قد يرقى الاحتجاز التعسّفيّ، أو المعاملة المهينة للجثامين إلى مستوى جريمة حرب، بموجب نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة إذا ارتبط بانتهاكات جسيمة للقانون الدوليّ.

كما أنّ استهداف الأسرى، وقتلهم خارج نطاق القانون، واحتجاز جثامينهم يشكّل سياسة ممنهجة لقوّات الاحتلال، تتجلّى في دعوات وزير الأمن العلنيّة والمتكرّرة لإعدام الأسرى، ومحاولاته تمرير قانون يشرعن ذلك؛ ما يعكس توافر القصد الجنائيّ، ويُحمّل المسؤولين عنها مسؤوليّة جنائيّة دوليّة عن جرائم جسيمة، ترقى إلى جريمة الإبادة الجماعيّة.

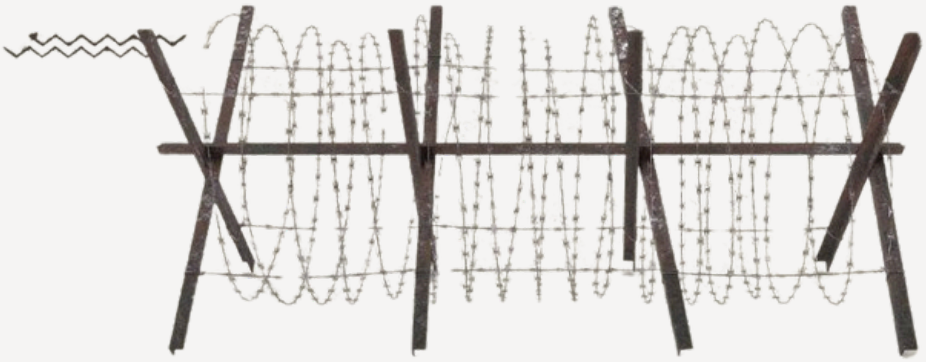

[4] من مقابلة لقناة الجزيرة مع المدير العام لوزارة الصحّة في غزّة الطبيب منير البرش، منشورة على: (https://www.youtube.com/watch?v=tVKrHocZANs).

[5] مركز القدس للمساعدة القانونيّة وحقوق الإنسان، "التماس للإفراج الفوريّ عن جثامين الشهداء الفلسطينيّين"، (https://tinyurl.com/29jncdey).

الأسرى الذين ارتقوا عام 2025:

مؤشّر على تفاقم العنف المؤسّسيّ داخل منظومة السجون

شهد عام 2025 تناميًا مستمرًّا في عدد الأسرى الذين ارتقوا داخل السجون الإسرائيليةّ، ومن أوائل الأسرى الذين أُعلن عن ارتقائهم هذا العام، المعتقل الإداريّ معتز أبو زنيد (35 عامًا، من الخليل)، الذي تمّ اعتقاله بتاريخ 27 حزيران/ يونيو 2023، وهو أسير سابق تعرّض للاعتقال خمس مرّات، غالبيّتها رهن الاعتقال الإداريّ، خاض خلالها إضرابات عن الطعام رفضًا لاعتقاله الإداريّ، وقد أُعلن عن ارتقائه بتاريخ 12 كانون الثاني/ يناير 2025، بعد أن طرأ تدهور مفاجئ خطير على وضعه الصحّيّ؛ إذ تعمّدت إدارة سجن (ريمون) حيث كان يقبع، المماطلة في نقله إلى المستشفى، ومارست بحقّه جريمة طبيّة ممنهجة، إلى أن دخل في غيبوبة، ونُقل إلى مستشفى (سوروكا) في 6 كانون الثاني/ يناير 2025، وفقًا لشهادة أحد الأسرى المفرج عنهم.[6] وبعد وفاته، قدّم المحامي الذي يمثّل العائلة طلبًا لإجراء تشريح بحضور طبيب من منظّمة أطبّاء لحقوق الإنسان ممثّلًا عن العائلة، ولكن لم تتمّ الموافقة على الطلب.[7]

وفي 19 كانون الثاني/ يناير 2025، أُعلن عن ارتقاء الأسير محمد ياسين خليل جبر (22 عامًا، من بيت لحم)، بعد يوم واحد من ارتقائه بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 2025، عقب اعتقاله إداريًّا في 11 كانون الثاني/ ديسمبر 2023، واحتجازه في سجن النقب. كان جبر يعاني من إصابة خطيرة بالرصاص في منطقة البطن، خضع على إثرها لعمليّات جراحيّة عدّة قبل نحو عام ونصف من ارتقائه، شملت استئصال جزء من الأمعاء، وكان بحاجة إلى متابعة طبّيّة حثيثة. ورغم خطورة وضعه الصحّيّ، لم تتمكّن عائلته أو محاميه من الحصول على أيّة معلومات حول ظروف وفاته.[8]

ووفقًا لِما وثّقته منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان، يُعدّ سجن النقب من أكثر السجون التي شهدت ارتقاء أسرى فلسطينيّين، دون أن تتّخذ إدارة السجون أيّ إجراءات حقيقيّة لتحسين الظروف الصحّيّة أو الطبّيّة. وحتّى 30 آب/ أغسطس 2025، ارتقى (14) أسيرًا داخل هذا السجن، دون احتساب الأسرى الذين ارتقوا لاحقًّا في المستشفيات الخارجيّة بعد نقلهم إليها.[9]

وفي السياق ذاته، وبعد ارتقاء جبر، أُعلن عن ارتقاء الأسير علي البطش في مستشفى (سوروكا)، بعد أن كان محتجزًا في سجن النقب. كما أُعلن عن ارتقاء الأسير محمد الأسطل (45 عامًا، من قطاع غزة) بتاريخ 2 أيّار/ مايو 2025، بعد ساعات من نقله من هذا السجن إلى أحد المستشفيات.

الشهيد علي البطش

الشهيد محمد جبر

[6] هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، "هيئة الشؤون المدنيّة تبلّغ هيئة الأسرى ونادي الأسير باستشهاد المعتقل الإداريّ معتز أبو زنيد في مستشفى (سوروكا)"، 13 كانون الثاني 2025 (https://tinyurl.com/yc64fhkz).

[7] منظّمة أطبّاء لحقوق الإنسان، "ملحق تقرير وفاة الفلسطينيّين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيليّة"، تشرين الثاني 2025، 16.

[8] هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، "هيئة الأسرى ونادي الأسير: استشهاد الأسير الجريح محمد جبر من مخيّم الدهيشة"، 19 كانون الثاني 2025 (https://tinyurl.com/2ysdby74).

[9] منظّمة أطبّاء لحقوق الإنسان، "تقرير وفاة الفلسطينيّين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيليّة"، تشرين الثاني 2025، 12.

وبحسب المعلومات التي تلقّتها منظّمة أطبّاء لحقوق الإنسان، فقد تأخّر تحويل الأسطل للعلاج بشكل كبير، رغم معاناته من آلام شديدة في البطن وإمساك، استمرّ (12) يومًا دون نقله إلى المستشفى. وتوفي نتيجة صدمة إنتانيّة،[10] وارتفاع حادّ في الضغط داخل البطن بسبب انسداد في القولون، ترافق مع نخر واسع في الأعضاء الداخليّة، وهي معطيات تشير بوضوح إلى تأخُّر بالغ وخطير في تقديم العلاج الطبّيّ اللازم.[11]

لاحقًا، أُعلن عن ارتقاء الأسير محيي الدين نجم (60 عامًا، من جنين) بتاريخ 4 أيّار/ مايو 2025 في مستشفى (سوروكا)، بعد أن كان محتجزًا في سجن النقب معتقل إداريًّ، منذ 8 آب/ أغسطس 2023. وكان نجم يعاني من أمراض عدّة مزمنة، وقد تمكّن محامٍ من زيارته قبيل ارتقائه في تاريخ 10 آذار/ مارس 2025 ، كشف خلالها عن تراجع كبير على وضعه الصحّيّ، فلم يَعُد يقوى على الحركة، ويتنقل بصعوبة كبيرة، وبعد تدخلّات عديدة جرى نقله لإجراء فحوص طبّيّة، وفي حينه لم يتمّ إبلاغه بتفاصيل حالته الصحّيّة، وبالتالي فإنّ قوّات الاحتلال ارتكبت جريمة مركّبة بحقّه، من خلال استمرار اعتقاله إداريًّا على مدار أكثر من عامين، وحرمانه من العلاج والرعاية الصحّيّة، علمًا بأنّه قد أمضى نحو ما مجموعه (19) عامًا في سجون الاحتلال؛ ما يعكس استهدافًا طويل الأمد للأسرى المرضى، دون توفير الرعاية الطبّيّة المناسبة.

كما أُعلن عن ارتقاء الأسير رائد إسماعيل عصاعصة (57 عامًا، من طولكرم) بعد (27) يومًا فقط من اعتقاله واحتجازه في هذا السجن، حيث نُقل إلى أحد مستشفيات الاحتلال بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 2025 قبل وفاته. وفي 30 حزيران/ يونيو 2025، أُعلن كذلك عن ارتقاء الأسير لؤي فيصل نصر الله (22 عامًا، من جنين)، وهو معتقل إداريّ من منطقة جنين، كان محتجزًا في سجن النقب منذ اعتقاله في 26 آذار/ مارس 2024. وبحسب التقرير، توفي نصر الله في مستشفى (سوروكا) بعد نقله من السجن في ظروف غامضة. ورغم تقديم محامي العائلة طلبًا رسميًّا لإجراء تشريح بحضور طبيب من قبل العائلة، إلّا أنّ التشريح أُجري دون علم العائلة أو محاميها، ولم تُسلَّم نتائج الفحص حتّى الآن؛ ما يشكّل انتهاكًا صارخًا للمعايير القانونيّة والإنسانيّة.[12]

تعكس هذه الحالات المتتابعة نمطًا ممنهجًا من الإهمال الطبّيّ، والتأخير المتعمّد في العلاج، وغياب الشفافية داخل سجن النقب، خاصّة بحقّ الأسرى المرضى والمعتقلين إداريًّا. كما تشير الوقائع إلى مسؤوليّة مباشرة لإدارة السجون عن هذه الوفيات، في ظلّ غياب التحقيقات المستقلّة، وحرمان العائلات من معرفة الحقيقة، واستمرار سياسة الإفلات من العقاب.

ولا يُعدّ سجن النقب حالة استثنائيّة أو معزولة، بل يندرج ضمن منظومة السجون التابعة للاحتلال، التي تشكّل جزءًا من سياسة ممنهجة أدّت إلى ارتقاء عدد من الأسرى داخل مراكز الاحتجاز. وعليه، فإنّ ما جرى في سجن النقب لا يختلف من حيث الطبيعة عن باقي السجون، التي ارتقى فيها عدد كبير من الأسرى نتيجة الإهمال الطبّيّ المتعمّد، وسوء المعاملة، وانتهاك المعايير الدوليّة الملزمة في معاملة المعتقلين.

[10] وهي حالة طبّيّة طارئة وخطيرة جدًّا، تحدث نتيجة استجابة مناعيّة مفرطة وغير متوازنة للعدوى (غالبًا بكتيريّة)؛ ما يؤدّي إلى انخفاض حادّ في ضغط الدم، وفشل في أعضاء الجسم الحيويّة، وتتطلّب تدخُّلًا طبّيًّا فوريًّا.
[11] منظّمة أطبّاء لحقوق الإنسان، "ملحق تقرير وفاة الفلسطينيّين"، مرجع سابق، 11-12.
[12] المرجع السابق، 12.

وفي تكريس واضح لسياسة الإفلات من العقاب، لم يتمّ تشريح جثامين جميع الأسرى الذين ارتقوا خلال عام 2025، بل تمّ تشريح عدد قليل منها؛ ما يعكس غياب الإرادة الحقيقيّة لكشف أسباب الارتقاء، وحرمان العائلات من حقّها في الكشف عن الحقيقة، إلى جانب تعطيل أيّة مساءلة قانونيّة محتملة عن ظروف الاحتجاز، أو الإهمال الطبّيّ، أو جرائم القتل المتعمّد بحقّ الأسرى.

في هذه الورقة سوف نتناول حالة كلٍّ من: الشهيد وليد خالد، والشهيد محمد حسين محمد غوادرة، والشهيد مصعب هنيّة، والشهيد معصب عديلي، وسوف نحاول الوقوف على أسباب ارتقاء كلّ منهم، سواء من خلال تقارير تشريح الجثامين، أو من خلال شهادات الأسرى الذين رافقوهم.

وليد أحمد: أول شهيد من الأطفال في تاريخ الحركة الأسيرة

شهد عام 2025 ارتقاء أوّل طفل فلسطينيّ في سجون الاحتلال الإسرائيليّ منذ عام 1967، الذي ارتقى بتاريخ 22 آذار/ مارس 2025 عن عمر (17) عامًا في سجن (مجدّو)، يضاف إلى (7) أسرى ارتقوا بالسجن ذاته، جرّاء جملة من الجرائم التي تمارسها إدارة السجون، وأبرزها جرائم التعذيب، والتجويع.

اعتُقل وليد أحمد بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 2024، وكان لا يزال رهن المحاكمة. ووفقًا لتقرير التشريح الأوّليّ وملاحظات عيادة سجن (مجدّو)، فقد نُقل إلى العيادة مرّتين، في كانون الأوّل/ ديسمبر 2024، وفي شباط/ فبراير 2025 لتلقّي العلاج من إصابةٍ بمرض الجرب (Scabies)، وفي تاريخ30 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024 أبلغ عن إصابة في رأسه، مشيرًا خلال تلك الفترة إلى معاناته من نقص في الطعام، وعدم حصوله على كمّيّة كافية لتلبية احتياجاته الأساسيّة.

ووفقًا لسجلّه الطبّيّ، تعرّض أحمد في22 آذار/ مارس 2025 الساعة 7:48 صباحًا لفقدان مفاجئ للوعي. ولاحظ المسعفون فقدانًا في العلامات الحيويّة، وتمّ نقله فورًا إلى العيادة، حيث فشلت محاولات الإنعاش، بما في ذلك استخدام الصدمات الكهربائيّة وإعطاء الأدرينالين. وقد تمّ الإعلان عن ارتقائه في الساعة 9:10 صباحًا.

أُجري تشريح الجثمان بتاريخ 27 آذار/ مارس 2025. ووفقًا لتقرير التشريح الأوّليّ، الذي استند إلى الفحص الخارجيّ والداخليّ، أظهرت الجثة هزالًا شديدًا، بما في ذلك هزال صدغيّ حادّ، وبطن زورقيّ، وغياب شبه كامل للكتلة العضليّة والدهون تحت الجلد في الجذع والأطراف. كما لوحظت بقع عديدة من الطفح الجلديّ الناتج عن الإصابة بمرض الجرب، وتركّزت بشكل خاصّ على الطرفين السفليّين، والمنطقة التناسليّة.

وأثناء التشريح، تبيّن وجود انتفاخ هوائيّ وتكتّلات هوائيّة كثيفة امتدّت إلى غشاء القلب، والرقبة، وجدار الصدر، والبطن، والأمعاء، إضافة إلى ضمور شديد، وبطن غائر، وغياب تامّ للكتلة العضليّة، والدهون تحت الجلد في الجزء العلويّ من الجسم والأطراف. كما تمّ رصد بقع متعدّدة من الطفح الجلديّ في مناطق مختلفة من الجسد، لا سيّما الأطراف السفليّة.

ويؤكّد تقرير التشريح أنّ جريمة التجويع شكّلت السبب الرئيسيّ للارتقاء، بما في ذلك الجفاف الناتج عن قلّة تناول الماء، وفقدان السوائل بسبب الإسهال الناجم عن التهاب القولون، إلى جانب التهاب في الأنسجة بمنطقة منتصف الصدر نتيجة الانتفاخ الهوائيّ، وهي أسباب مجتمعة أدّت إلى ارتقائه.[13]

[13] تقرير تشريح جثمان الشهيد وليد أحمد، صادر عن منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان، غير منشور.

وبعد ارتقاء أحمد، أعلنت إدارة السجون الإسرائيليّة عن تعيين فريق تحقيق لفحص ظروف الوفاة، ومع ذلك قرّرت محكمة الاحتلال في (الخضيرة) إغلاق التحقيق بتاريخ 3 كانون الأوّل/ ديسمبر 2025، بزعم استنفاذ جميع المسارات، وادّعاء عدم وجود جريمة مباشرة بحقّ الشهيد، وفق نتائج التشريح والفحوص اللاحقة الصادرة عن معهد الطبّ العدليّ في (أبو كبير)، بالرغم من أنّ التقارير كانت قد أكّدّت كلّ ما جاء في التقارير الأوّليّة، والشهادات بخصوص آثار التجويع، وتدهور الوضع الصحّيّ لدى الطفل أحمد قبل ارتقائه.[14]

يأتي إغلاق التحقيق في ارتقاء أحمد ليؤكّد أنّ الجهاز القضائيّ للاحتلال لا يعمل على تحقيق العدالة، بل يواصل تواطؤه في ترسيخ الجرائم المرتكبة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، من خلال إغلاق ملفّات التحقيق، وتجاهل الأدلّة، وحرمان الضحايا وعائلاتهم من الحقّ في كشف الحقيقة والمساءلة. فعلى الرغم من تزايد عدد الشهداء منذ 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، وكشف العديد من حالات التعذيب، إلّا أنّه لم تسفر أيّ من التحقيقات المزعومة عن نتائج تُذكر منذ عام 2023.

كما يمثّل ارتقاء أحمد جريمة ممنهجة ضمن سياسات الإبادة البطيئة التي تمارسها سلطات الاحتلال داخل السجون الإسرائيليّة، فهي ليست حادثة طبيعيّة ولا منفردة، بل جاءت نتيجة تراكم السياسات القمعيّة داخل السجون الإسرائيليّة، بما في ذلك التجويع والإهمال الطبّيّ المتعمّد، التي تؤدّي مجتمعة إلى ارتقاء الأسرى بشكل دوريّ.

يضاف إلى الشهيد أحمد، الأسير خالد محمود عَبد الله (40 عامًا، من مخيّم جنين) الذي ارتقى في السجن ذاته بتاريخ 23 شباط/ فبراير 2025، وهو معتقل إداريّ كان قد اعتُقل في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، إضافة إلى الأسير سمير الرفاعي (53 عامًا، من جنين) الذي أُعلن عن ارتقائه بتاريخ 17 تمّوز/ يوليو 2025، حيث ارتقى داخل سجن (مجدّو) بعد نحو أسبوع واحد فقط من اعتقاله. كان الرفاعي يعاني من أمراض عدّة مزمنة قبل اعتقاله، وكان بحاجة إلى علاج يوميّ منتظم، إلّا أنّ وفاته بعد فترة وجيزة من احتجازه تؤكّد تعرّضه للإهمال الطبّيّ، وعدم توفير الرعاية الصحّيّة اللازمة له أثناء الاعتقال.

[14] هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين، "محكمة الاحتلال تقرّر إغلاق ملفّ التحقيق في استشهاد الطفل الأسير وليد أحمد داخل سجن (مجدّو)"، 17 كانون أوّل 2025 (https://tinyurl.com/2ky733wj).

الأسير الشهيد محمّد حسين محمّد غوادرة

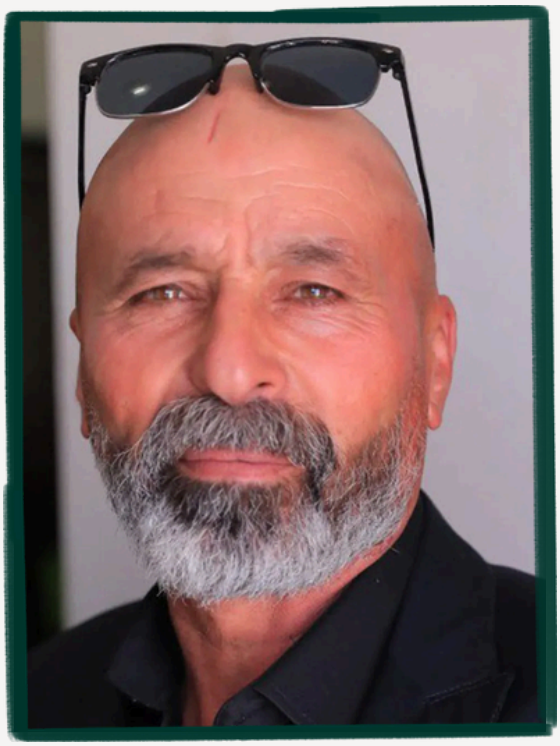

اعتُقل الشهيد حسين محمد غوادرة (63 عامًا، من جنين) بتاريخ 6 آب/ أغسطس 2024، وظلّ موقوفًا منذ ذلك الحين في سجن (جانوت) المعروف سابقًا بسجني (نفحة وريمون)، قبل أن يُعلن عن ارتقائه بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025. واستنادًا إلى نتائج التشريح والوثائق الطبّيّة المتوفّرة، فإنّ سبب الوفاة هو (الإنتان)، أيّ تسمّم الدم الناجم عن عدوى واسعة الانتشار وغير مسيطر عليها، ارتبطت بالتهاب مفصل قيحيّ في كِلا المفصلين القصيّين الترقويّين، مع التهاب عظم صديديّ، مع امتداد محتمل للعدوى إلى الكتف الأيسر.[15]

تشير سجلّات عيادة السجن إلى أنّ الشهيد غوادرة كان يعاني من أمراض مزمنة منها: اضطراب شحميّات الدم (Dyslipidemia) والسكّريّ، وكان يعتمد على الرعاية الطبّيّة داخل السجن، التي كانت محدودة، أو غير كافية لمتابعة حالته الصحّيّة. وخلال فترة اعتقاله، ظهرت لديه مشاكل طبّيّة عدّة:

1. ألم في الكتف (الجهة غير محدّدة): بدأ منذ 4 أيلول/ سبتمبر 2025، وأظهرت صورة أشعّة بتاريخ 22 تشرين أوّل/ أكتوبر 2025 كسرًا في النتوء العظميّ العلويّ للعضد (المدوّر الأكبر)، وعولج بمسكّنات الألم فقط، دون أيّة متابعة جراحيّة، أو تقييم شامل للمفصل.

2. خُراج جلديّ: أُبلغ عنه بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 2025، مع غياب توثيق العلاج أو الفحوصات اللازمة لتحديد خطورة العدوى.

3. الجرب: أُبلغ عنه في 16 أيلول/ سبتمبر 2025، دون تحديد موقع الإصابة أو نوع العلاج المقدّم، ما يعكس نقصًا واضحًا في المتابعة الطبّيّة.

وفي صباح 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025، توقّف قلب الشهيد عند الساعة 11:06، وبُدئ بإنعاش قلبيّ رئويّ شامل، شمل الضغط على الصدر، وإدخال خطّ وريديّ، وإعطاء الأدرينالين والتنبيب. ورغم كلّ محاولات الإنعاش، أُعلن عن ارتقائه عند الساعة 11:58.

من المرجّح أنّ هذه العدوى الخطيرة تطوّرت في سياق ظروف صحّيّة صعبة داخل السجن، تشمل عدم انتظام مستوى السكّر، وسوء تغذية، وضعفًا عامًّا، وظروف احتجاز قاسية، وهي عوامل تجعل الأسير عرضة للإصابة بعدوى جهازيّة مهدّدة للحياة. وذكر طبيب السجن وجود خُراج جلديّ والجرب قبل شهرين من الوفاة؛ ما يشير إلى أنّ العدوى بدأت بشكل موضعيّ قبل أن تمتدّ تدريجيًّا لتشمل المفاصل والعظام.

[15] تقرير تشريح جثمان الشهيد محمد غوادرة، صادر عن منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان، غير منشور.

إنّ ارتقاء الشهيد غوادرة يُظهر وجود إهمال طبّيّ جسيم من قبل إدارة السجون والطاقم الطبّيّ المسؤول عن رعايته؛ إذ لم تُقدّم له الرعاية اللازمة لمتابعة أمراضه المزمنة، بما في ذلك السكّريّ، ولم يتمّ التعامل بجدّيّة مع العدوى الجلديّة والمفصليّة (خُراج، جرب، التهاب المفاصل والعظام) التي أصيب بها؛ ما أدّى إلى تطوّر (الإنتان) (تسمّم الدم)، وانتشاره إلى المفاصل والعظام والكتف. كما أنّ وجود مرض قلبيّ مزمن لم يُدرج أو يُعالج زاد من خطورة الإهمال الذي تعرّض له، أدّت هذه الأمراض مجتمعة إلى ارتقائه، بَيْد أنّ تقديم الرعاية الطبّيّة اللازمة في وقتها كان كفيلًا في الحفاظ على حياته.

وبالنتيجة لا يمكن فصل هذا الإهمال الجسيم عن كونه سياسة ممنهجة للاحتلال داخل السجون، التي تمثّل جزءًا من إبادة جماعيّة تهدف إلى قتل الأسرى ببطء، وتدميرهم جسديًّا ونفسيًّا. ويشكّل الاهمال الطبّيّ المباشر انتهاكًا للقوانين الدوليّة والوطنيّة المتعلّقة بحقّ الأسرى في الرعاية الصحّيّة، ويضع إدارة السجن والطاقم الطبّيّ تحت طائلة المسؤوليّة القانونيّة عن الوفاة، باعتبارها نتيجة مباشرة للإهمال، وعدم تقديم الرعاية الطبّيّة الضروريّة.

الأسير الشهيد مصعب هنيّة

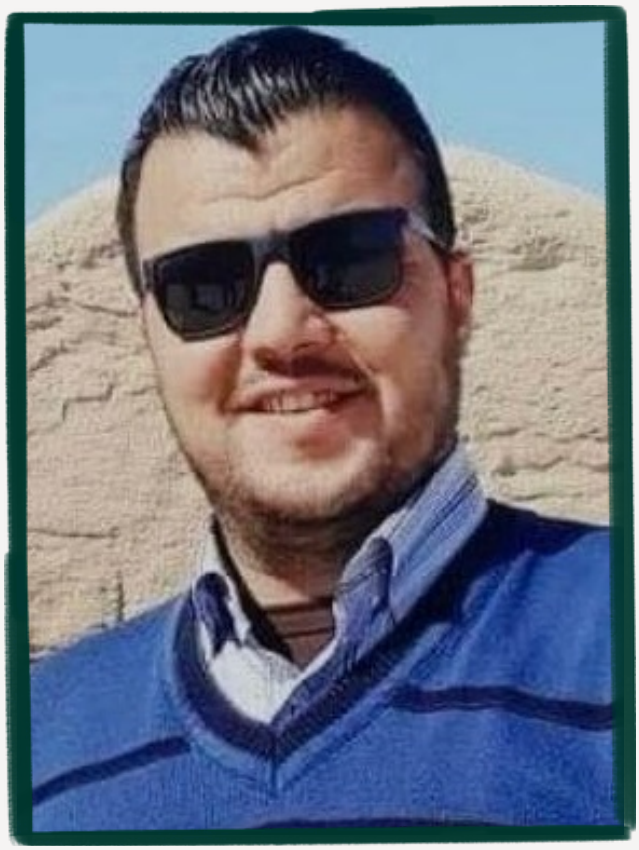

أُعلن عن ارتقاء الأسير مصعب هنيّة (35 عامًا، من قطاع غزة) بتاريخ 24 شباط/ فبراير 2025 في سجون الاحتلال، بعد أن كان قد ارتقى في 5 كانون الثاني/ يناير 2025. كان هنيّة قد اعتُقل من مدينة حمد في خانيونس في تاريخ 3 آذار/ مارس 2024، ولم يكن يعاني من أيّة مشاكل صحّيّة تُذكَر قبل اعتقاله، وفقًا لما أفادت به عائلته.

وفي مخالفة جسيمة لأحكام القانون الدوليّ، لم يتمّ الإعلان عن تشريح جثّة هنيّة، ولم يتمّ الحصول على وثيقة التشريح؛ ما حال دون التعرّف على الأسباب المباشرة التي أدّت إلى ارتقائه، إلّا أنّه وفق شهادات لأسرى كانوا معتقلين معه، أفادوا بأنّه تعرّض لتحقيق ميدانيّ عنيف أثناء اعتقاله، إضافة إلى تعرّضه للضرب المبرح، والإهمال الطبّيّ أثناء فترة احتجازه البالغة (10) أشهر. فبعد اعتقاله جرى نقله إلى معسكر (سديه تيمان)، وقد أفاد أحد الأسرى الذين عايشوه بهذا المعسكر بأنّه كان يعاني من مشكلات حادّة في المعدة، كانت تتسبّب في تعرّضه لنوبات قيء متكرّرة ومستمرّة، وقد خسر قدرًا كبيرًا من وزنه.[16]

[16] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ،ع) بتاريخ 17 آذار 2025.

نُقل لاحقًا إلى معسكر (عوفر). أفاد الأسير (م.ع): "مصعب هنيّة كان معي في القسم ذاته الذي عشت فيه في معسكر (عوفر)، ويطلق عليه قسم الجحيم، مصعب تعرّض للتحقيق الوحشيّ أثناء الاعتقال في مدينة حمد، وتعرّض لتحقيق بأساليب غير أخلاقيّة وغير آدميّة، إضافة إلى ضرب شديد، وفي معسكر (سديه تيمان) تمّ ضربه بشكل كبير، مصعب نقص من وزنه تقريبًا ثلاثة أرباع وزنه، كان وزنه تقريبًا (150) كيلو، وصار تقريبًا (60) كيلو أو أقلّ، أصبح لا يستطيع المشي من شدّة التعب، الشباب يساعدونه للوصول إلى الحمّام، وعندما كانوا يدخلون قمعة على غرفته كانوا ينقلون الشباب إلى غرفة العزل، أمّا مصعب فكانوا يدخلون إلى الغرفة، ويفتشونه وهو على السرير يضربونه ويخرجون، مع العلم أنّه مريض وهم يعرفون أنّه مريض، كنّا نسمع صراخه، حتّى في إحدى المرّات، وبعد معاناة طويلة، حضر طبيب لفحصه، وكان هناك طبيب أسير من غزّة يتابعه. قال الأخير للطبيب: إنّ مصعب بحاجة إلى مرهم لعلاج البواسير، مع احتمال وجود مشكلة في الدم. فسأل الطبيب الأسير: "هل الأسير المريض يتنفّس؟" فأجاب الأخير بالإيجاب، فقال الطبيب ساخرًا: "طيّب، عندما يموت، بلغونا".[17]

وفي شهادة أحد الأسرى الذين كانوا متواجدين معه يوم ارتقائه، يفيد الأسير (خ.ع): "استشهد مصعب بتاريخ 5 كانون الثاني/ يناير 2025، والذي حدث كالتالي: بعد عدد الصباح بكون مطلوب أطلع خارج الغرفة لتوزيع الطعام إلى باقي المساجين، وقبل ما أطلع أوزّع الأكل، نظرت إلى مصعب حتّى أصبّح عليه، وجدته فاتح عينيه وبطلّع بالسقف، ولا يتحرّك، فقط كان حلقه يتحرّك، وكنت أحاول أتكلّم معه وما كان يردّ عليّ نهائي، حتّى عيونه لم ترمش لمدّة طويلة، أنا والشباب شعرنا بأنّه ينازع الموت، مباشرة طلعت برا لتوزيع الفطور وبلغت الضابط عن مصعب، ولمّا بلغتهم اطّلعوا عليه من كاميرات المراقبة ومن شبّاك الغرفة، شافوه وبعدها تصرّفوا بشكل عاجل، مباشرة حكولي ارجع جوا الغرفة وما توزّع الأكل، وطلبوا مني أنا والشباب في الغرفة أن نقوم بنقله إلى غرفة العزل في القسم، وأنا حملته ونقلته وصرت في الطريق أحكي معه، أقله يا مصعب تشاهد، ثمّ وضعته في الغرفة الانفراديّة، وحضر الدكاترة والأطبّاء فورًا، وأحضروا أجهزة طبّيّة وأجهزة إنعاش، طول الوقت وهم معه، الطبيب كان رايح جاي عليّ يسألني متى آخر مرّة تكلّمت معه؟ وشو صار معه؟ وكان طبيب أتكلّم معه باللغة الإنجليزيّة، وكان يلبس لباس جيش، وأنا حكيتله آخر مرّة تكلّمت معه الساعة العاشرة في الليل قبل النوم، خلال الأيّام الأخيرة لم يكن عنده استفراغ، ولكن أكثر ما كان يعاني منه أنّه لا يستطيع الوقوف على قدميه، ويحتاج حدّ يساعده ويحمله ويوصّله إلى الحمّام، وحتّى يساعده في خلع الملابس، وعلى الرغم من وضعه الصحّيّ الصعب إلّا أنّهم لم يعطوه أيّ دواء ولم يبقوه في المستشفى، طبعًا مصعب مات بين إيديهم في القسم وهم يحاولوا ينعشوا فيه، بعدها وضعوه في كيس سحّاب، وسحبوه من القسم أمام أعيننا".[18]

وعلى الرغم من عدم ورود معلومات تدلّ على تشريح جثمان الشهيد هنيّة، فإنّ المعطيات القائمة تكشف بجلاء عن جريمة مركّبة، جمعت بين الضرب المبرح والإهمال الطبّيّ المتعمّد. وتشير الشهادات إلى توافر قصد جنائيّ واضح، إذ تعمّد الطاقم الطبّيّ الامتناع عن تقديم أيّ علاج له رغم وضعه الصحّيّ الصعب، وتركوه يصارع الموت لفترة طويلة، مترقّبين وفاته، ليقتصر تدخّلهم لاحقًا على استلام جثمانه فقط.[19]

[17] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ع) بتاريخ 11 آذار 2025.
[18] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ،ع) بتاريخ 17 آذار 2025.
[19] للمزيد عن هذا المعسكر، راجع ورقة معسكر (عوفر) الصادرة عن مؤسّسة الضمير المنشورة على: (https://addameer.ps/ar/media/5496).

الأسير الشهيد مصعب عديلي

أُعلن في يوم الأسير الفلسطينيّ بتاريخ 17 نيسان/ أبريل 2025 ارتقاء الأسير مصعب عديلي (20 عامًا، من نابلس)، كان عديلي رهن الاعتقال منذ 22 آذار/ مارس 2024، وارتقى في 16 نيسان/ أبريل 2025 في مستشفى (سوروكا). وبعد ارتقائه، قدّمت العائلة بواسطة محامٍ طلبًا لإجراء تشريح الجثّة بحضور طبيب من طرفها، بَيْد أنّها اكتشفت أنّ المحكمة كانت قد أصدرت أمرًا بإجراء التشريح دون إبلاغ العائلة، ودون أن تمنحها فرصة لإرسال طبيب من طرفها للإشراف على العمليّة؛ ما حال دون حصول العائلة ومحاميها على تقرير التشريح.[20]

وقد تمكّنت مؤسّسة الضمير من الحصول على إفادة موثّقة من أحد الأسرى الذين كانوا مع الأسير عديلي، خلال الفترة التي سبقت ارتقائه. فأفاد الأسير (ب.ف) بأنّ عديلي كان يعاني من فيروس (الأميبا)، الذي أُصيب به داخل سجن (مجدّو)، قبل أن يتمّ نقله لاحقًا إلى سجن النقب.[21]

وبحسب الإفادة، تعرّض عديلي فور وصوله إلى سجن النقب لاعتداء عنيف على يد وحدة (الكيتر)، حيث لم تراع حالته الصحّيّة، واعتدت عليه بالضرب بالعصيّ واللكمات والركل، إضافة إلى الإهانات والتحقير والشتائم. ووقعت هذه الاعتداءات في منطقة تُعرف بِـ (الأمتناه)، وهي مكان خالٍ من كاميرات المراقبة؛ ما يعزّز الشبهات حول تعمّد إخفاء هذه الانتهاكات.

وأشار الأسير إلى أنّ عديلي، إلى جانب (11) أسيرًا آخرين، كانوا يعانون من الأعراض المرضيّة نفسها، دون توفير أيّة رعاية طبّيّة، في ظلّ ظروف احتجاز بالغة السوء، حيث لم يكن في الغرفة سوى حمّام واحد، مع عدم توافر الملابس النظيفة، وأدنى مقوّمات النظافة والحياة الإنسانيّة.

وأضاف الأسير (ب.ف) أنّه وخلال نحو (30) يومًا من بقائه مع عديلي، كان الأسرى يناشدون إدارة القسم بشكل متكرّر لإحضار طبيب، أو ممرّض لعديلي ولغيره من المرضى، إلّا أنّ السجّانين قابلوا مطالبهم بالسخرية والاستهزاء. وبعد مرور نحو (30) يومًا على نقل عديلي إلى سجن النقب، جرى إخراجه من القسم وهو في حالة صحّيّة حرجة وعلى وشك الإغماء، حيث قام الأسرى بحمله إلى باب الإدارة، من أجل نقله للعلاج بعد تأخير طويل متعمّد. وأكّد الأسير أنّ وضع عديلي حينها كان صعبًا للغاية، ولا يعلم إنْ كان قد نُقل فعليًّا إلى العيادة، أو تلقّى علاجًا حقيقيًّا.

[20] منظمة أطبّاء لحقوق الإنسان، "ملحق تقرير وفاة الفلسطينيّين"، مرجع سابق، 11.
[21] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ب.ف) بتاريخ 27 آذار 2025.

وأوضح (ب.ف) أنّه في 17 نيسان/ أبريل 2025، وبعد خروجه من السجن، بلغه خبر ارتقاء الأسير عديلي داخل سجن النقب، وهو ما شكّل صدمة كبيرة له، خاصّة أنّ عديلي كان حتّى أيّام قليلة قبل وفاته قادرًا على المشي على قدميه. وأشار إلى أنّ عديلي كان يعاني من دمامل ناتجة عن (السكابيوس)، إضافة إلى (الأميبا)، وتدهور في حالته النفسيّة. وفي الأيّام الخمسة الأخيرة قبل إخراجه من القسم، جرى إحضار الممرّض له مرّتين أو ثلاث فقط، دون معرفة طبيعة العلاج أو الأدوية التي قُدّمت له، خاصّة أنّ الشاهد كان قد نُقل إلى غرفة أخرى في تلك الفترة.

وفي الحالات القليلة التي أُتيح فيها الوقوف على الأسباب المباشرة لارتقاء الأسرى، تبيّن بوضوح أنّ التعذيب وما اقترن به من انتهاكات جسيمة، إلى جانب الجرائم الطبّيّة المتمثّلة في الحرمان المتعمّد من العلاج، أو إساءة تقديمه، كانت السبب المباشر في حدوثها. وفيما يلي نتناول هذين المسارين من الانتهاكات بالتفصيل.

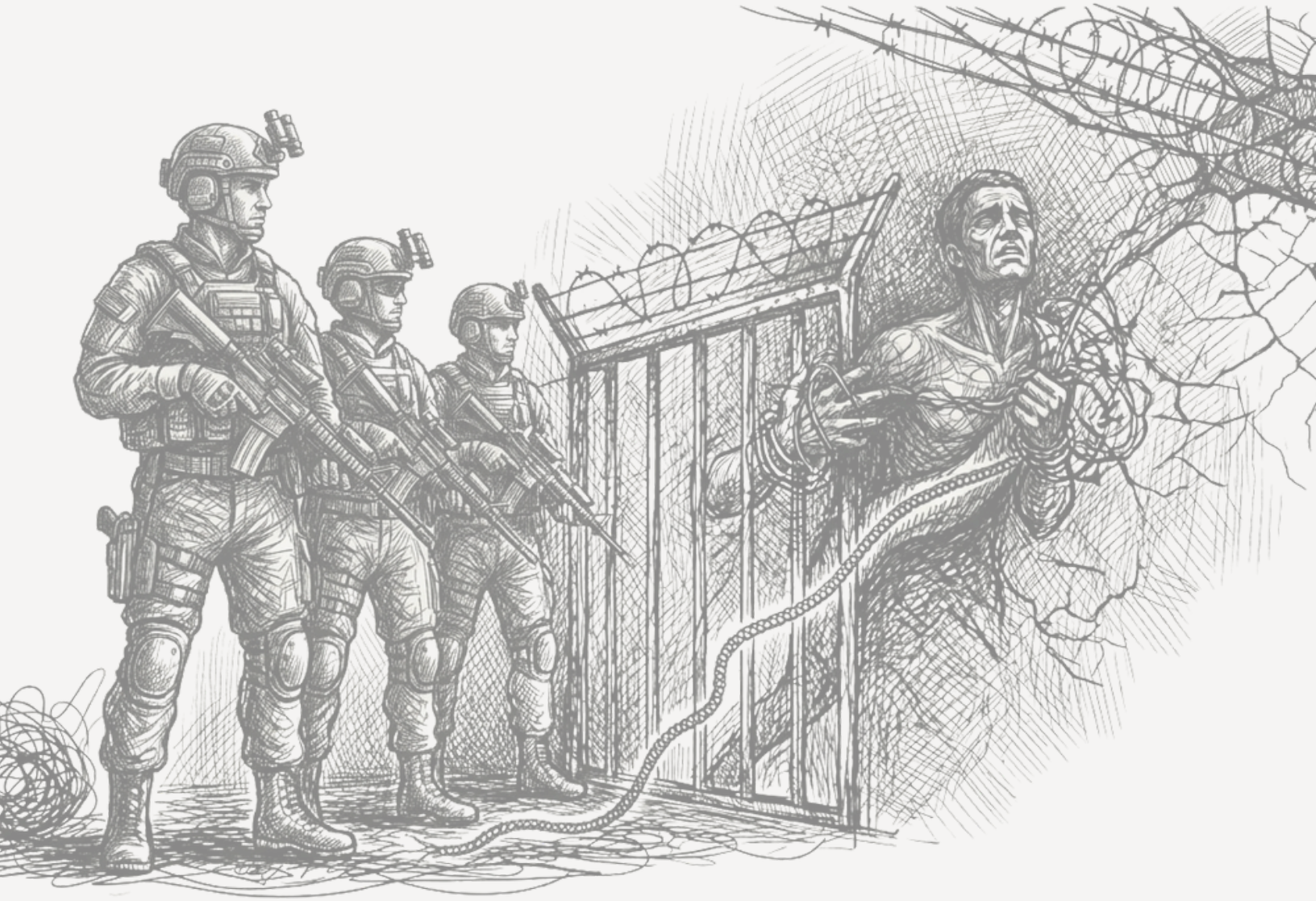

التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة

يُشكّل التعذيب داخل سجون الاحتلال إحدى أبرز أدوات القتل خارج نطاق القانون، إذ لا يُمارَس أفعالًا فرديّة معزولة، بل جزءًا بنيويًّا من نظام استعماريّ يقوم على السيطرة والقمع الممنهج. وقد شهدت ممارسات التعذيب تصاعدًا خطيرًا منذ 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، حيث تحوّلت الظروف اليوميّة داخل السجون إلى أدوات تعذيب بحدّ ذاتها، من حيث عمليّات القمع والتفتيش الممنهجة التي تكرّرت على نحو واسع، تعرّض الأسرى خلالها للضرب العنيف ركلًا، وباستخدام مختلف الأدوات كالعِصيّ، وأعقاب البنادق، وللاعتداءات بواسطةِ الكلاب، إضافة إلى التجويع المتعمّد، والإذلال المنهجيّ، والحبس الانفراديّ، والإهمال الطبّيّ، وغيرها من الممارسات التي ترقى إلى مستوى التعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانيّة.

وقد ارتقى منذ السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 ما لا يقلّ عن (89) شهيدًا داخل السجون الإسرائيليّة، وعلى الرغم من أنّ أسباب ارتقائهم لا تزال مجهولة، نتيجة سياسة التكتُّم والإخفاء المتعمّدة التي تنتهجها سلطات الاحتلال، فإنّ المعطيات المتوفّرة تشير بوضوح إلى أنّ التعذيب شكّل سببًا جوهريًّا في ارتقائهم.

وعلى الرغم من الحظر المطلق للتعذيب في القانون الدوليّ، إلّا أنّه جرى تحويله إلى سياسة ممنهجة، تجاوزت نطاقه التقليديّ، واتّخذت أشكالًا مركّبة ومستمرّة، شملت جميع السجون ومراكز التوقيف، ومورست بحقّ جميع الأسرى على اختلاف أعمارهم وأوضاعهم القانونيّة. وقد تحوّل التعذيب إلى الحالة الطبيعيّة السائدة داخل السجون، لا إلى ممارسة استثنائيّة؛ ما يعكس طابعه المؤسّسيّ والمنظّم.

كما تواطأت مختلف أجهزة الدولة في ترسيخ هذه السياسة؛ إذ أسهمت السلطة التشريعيّة في سنّ وإقرار قوانين وفّرت غطاءً قانونيًّا لممارسات التعذيب والإفلات من العقاب، فبدايةً، أوجدت المحكمة العليا عام 1999 ثغرة قانونيّة تتيح التذرّع بظروف الضرورة لتبرير أفعال ترقى إلى مستوى التعذيب، في الحالات التي يُعتقد فيها بوجود (خطر فوريّ وحقيقيّ) يُهدّد حياة أشخاص – فيما يُعرف قضائيًّا في (حالة القنبلة الموقوتة)؛[22] ما أتاح استغلال هذه الثغرة على نطاق واسع، الامتناع عن توثيق جلسات التحقيق مع الأسرى الفلسطينيّين المصنّفين أمنيًّا. لاحقًا تمّ التذرّع بحالة الطوارئ لتشريع قوانين قيّدت حقّ المعتقلين في لقاء محاميهم لفترات طويلة، مع منع زيارات الصليب الأحمر. وفي السياق ذاته، اضطلعت السلطة القضائيّة بدورٍ مكمّل عبر الامتناع عن المساءلة، وتوفير حصانة فعليّة لمرتكبي الجرائم بحقّ الأسرى، فضلًا عن تمديد توقيف الأسرى، ولا سيّما أسرى قطاع غزّة لمدد مطوّلة، دون تمكينهم من أيّ ضمانات للمحاكمة العادلة، أو إتاحة الفرصة للدفاع عن أنفسهم، وزيادة مطلقة في سياسة الاعتقال التعسّفيّ المفتوح للآلاف من الأسرى في الضفّة وغزّة، متمثّلًا في سياسة الاعتقال الإداريّ وقانون المقاتل غير الشرعيّ. وقد أدّى هذا التواطؤ المؤسّسيّ إلى تكريس التعذيب نظامًا قائمًا بذاته، ومنحه شرعيّة شكليّة، تتعارض تعارضًا كلّيًّا مع أحكام القانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان.

التعذيب بوصفه أداةً من أدوات الإبادة الجماعيّة

على الرغم من أنّ التعذيب ليس ممارسة مستحدثة، إلّا أنّه منذ السابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 اتّخذ طابعًا أكثر خطورة؛ إذ تحوّل إلى سياسة تُمارَس على نطاق واسع وبصورة ممنهجة؛ ما يرقى إلى مستوى الجرائم الدوليّة الجسيمة.

إذ تنصّ المادّة (2) من اتّفاقيّة (منع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها لعام 1948)، وكذلك المادّة (6) من (النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة)، على أنّ الإبادة الجماعيّة تعني أيًّا من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلّيّ أو الجزئيّ لجماعة قوميّة، أو إثنيّة، أو عنصريّة، أو دينيّة بصفتها هذه، ومن بينها:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة؛
(ب) إلحاق أذى جسديّ، أو روحيّ خطير بأعضاء من الجماعة؛
(ج) إخضاع الجماعة، عمدًا، لظروف معيشيّة يُراد بها تدميرها المادّيّ كلّيًّا أو جزئيًّاً.

وعليه، فإنّ ما تعرّض له الأسرى من أعمال تعذيب داخل السجون، وما صاحبها من اعتداءات جسديّة ونفسيّة جسيمة، وحرمان من الرعاية الصحّيّة، وإخضاع لظروف احتجاز قاسية ومهينة، يندرج ضمن الأفعال التي تُشكّل — متى ما توافر القصد الخاصّ — أحد الأركان المادّيّة لجريمة الإبادة الجماعيّة، فضلًا عن كونه يشكّل جرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانيّة، وفقاً لقواعد القانون الدوليّ.

[22] مؤسّسة الضمير، "زنزانة 26 – دراسة حول تعذيب الأسرى في مركز تحقيق الاحتلال –"، 9 تموز 2021 (https://www.addameer.ps/ar/media/4447) ص 37.

هذا وتوافر ما يدلّ على القصد الخاصّ، وهو الركن المعنويّ المميّز لجريمة الإبادة الجماعيّة، من خلال التصريحات العلنيّة الصادرة عن عدد من المسؤولين الإسرائيليّين، وعلى رأسهم وزير الأمن القوميّ لدولة الاحتلال (إيتمار بن غفير)، الذي دعا في مناسبات عدّة إلى إعدام الأسرى. وتشكّل مثل هذه التصريحات، متى ما اقترنت بالأفعال المادّيّة المرتكبة على أرض الواقع، قرائن جدّيّة على توافر النيّة الخاصّة الرامية إلى إلحاق التدمير الكلّيّ أو الجزئيّ بالجماعة المستهدفة.

وعليه، فإن هذا الخطاب الرسميّ، حين يُقرأ في سياق الانتهاكات الممنهجة، وأعمال التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة، لا يمكن اعتباره تعبيرًا سياسيًّا مجرّدًا، بل يرقى إلى دليل إضافيّ على توافر القصد الجنائيّ الخاصّ؛ ما يعزّز قيام المسؤوليّة الجنائيّة الفرديّة وفقًا لأحكام القانون الجنائيّ الدوليّ.

وبهذا يمكن الجزم بأنّ دولة الاحتلال الإسرائيليّ تستخدم التعذيب في سياق يُنسب إليه طابع الإبادة الجماعيّة. فمن جهة، يُمارَس التعذيب داخل أماكن الاحتجاز بوصفه أداةً ضمن منظومة أوسع من ممارسات يُنسب إليها طابع الإبادة الجماعيّة، بما يستهدف إيقاع أذى شديد ومعاناة ممنهجة بالأسرى. ومن جهة أخرى، فإنّ الأفعال المنسوبة إلى الإبادة الجماعيّة، في سياق السعي إلى تدمير الفلسطينيّين كجماعة، تنطوي على إحداث معاناة جماعيّة متعمّدة وواسعة النطاق. وفي هذا الإطار، يؤدّي تجريد الضحيّة من إنسانيّتها الأساسيّة إلى جعل التعذيب نمطًا من أنماط الإقصاء من المجتمع البشريّ؛ ما يفضي في النهاية إلى محو وجود الفرد فعليًّا.[23]

[23] Francesca Albanese, “Torture and Genocide”, Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, United Nations Human Rights Council, 23 March 2026, p 48.

التعذيب الممنهج في جميع مراحل احتجاز الأسرى

اتّخذ التعذيب داخل السجون والمعتقلات الإسرائيليّة أشكالًا متعدّدة، ترافقت مع طول فترة الاحتجاز، وامتدّت لتشمل جميع مراحل الاعتقال، بدءًا من لحظة الاعتقال الأوّليّ، مرورًا بظروف الاحتجاز والتحقيق والسجن، وعمليّات التنقّل المستمرّة، وصولًا إلى لحظات الإفراج، مع التأكيد على أنّه لم يُستثنَ أيّ أسير من هذه المعاملة.

ففي مرحلة الاعتقال الأوّليّة، تعرّض الأسرى لأشكالٍ قاسية من التعذيب، شملت التحقيق الميدانيّ، والضرب المبرح على مختلف أنحاء الجسد؛ الأمر الذي أدّى في العديد من الحالات إلى كسور في عظام القفص الصدريّ، وإصابات جسديّة بالغة. كما شملت هذه الممارسات الاعتداء على الممتلكات الشخصيّة، ومصادرتها وتدميرها، والاعتداء على أفراد عائلات الأسرى، وفي بعض الحالات استخدام الرصاص الحيّ؛ ما أسفر عن إصابات مباشرة، إضافة إلى حرمان المعتقلين من الطعام والشراب، والنوم، ومن استخدام الحمّام.

في هذا الإطار يشير الأسير(م.و) الذي اعتُقل من منزله الكائن بحيّ الزيتون، إلى تعرّضه لتحقيق ميدانيّ عنيف، شمل الضرب على مكان إصابةٍ تعرّض لها بوقت سابق، إذ أفاد: "في البداية قاموا بوضع الغمام، وقيّدونا للخلف بمرابط بلاستيكيّة، أبقونا جالسين في أرض خالية بجانب بيتنا، خلالها رسموا على ظهورنا حرف(o) أو رقم صفر، لم نعرف على ماذا يدلّ، وبعد (5) ساعات قاموا بنقلنا إلى بيت استخدموه كثكنة عسكريّة، وقاموا بالتحقيق معنا ميدانيًّا، استمرّ التحقيق تقريبًا ساعة ونصف، وعرّف المحقّق عن نفسه باسم (كابتن) رامي، وعرفت أنّ اسمه الحقيقيّ (دانيال)، عندما نادى عليه أحد الجنود، لون عيونه زرقاء، وهو أبيضاني وله حسنة تحت شانبه، استمرّ الضرب طوال فترة التحقيق الميدانيّ على الوجه والظهر والرأس بالوسائل كافّة، عصيّ، بالأيدي، والرجلين، والضرب كان من قبل الجنود وليس المحقّق، كان لديّ جرح سابق في رجلي اليمين وهو جرح عاديّ، عندما شاهدوا الجرح على رجلي صار أحد الجنود يضغط عليه بيده، كنت اتألّم كثيرًا، وبعد حوالي (5) ساعات قاموا بنقلنا بواسطة ناقلة جند إلى مكان داخل (إسرائيل) على الحدود، بقينا ليلة كاملة هناك، وكان فيها خيم ومعسكر جيش، نمنا داخل إحدى الخيم، أعطونا فيها بطانيّة، لكلّ واحد بطانيّة مبلولة بالمياه، وكل شوي يجي جنديّ يرش علينا مي رغم البرد، حيث كنّا في منتصف فصل الشتاء، وفي الصباح من اليوم التالي قاموا بنقلنا بواسطة باص (50) راكبًا، حضر إلى الموقع وكان مليئًا بالمعتقلين، وضعونا في الباص مقيّدين والرأس منحنٍي للأسفل، طوال رحلة الباص، أيّ حد بتحرك كان يتعرّض للضرب في الأيدي على الرأس والظهر".[24] يؤكّد الأسير (ع.س) على ما سبق: "عند اعتقالي دخّلونا واحد واحد على غرفة للتحقيق، داخل الغرفة أجبروني أقرفص إلى الحائط بوضعيّة الضفدع (كأنّي قاعد على كرسي لكن دون كرسي)، وكلّ ما أوقع يجبرني على الوقوف مرّة أخرى، وهذا استمرّ لمدّة ربع ساعة. بعدها حضر محقّق صار يحقّق معي، عندما قلت له: أنا لا علاقة لي بشيء، دفشني على الأرض ودعس (بالبسطار) على صدري، وأنا أعاني من أزمة، وفي تلك اللحظة فقدت الوعي، بعدها طلعوني على ساحة بجانب الحاجز، ثم أحضروا كرة قدم كانوا يلعبون بها حولي ويضربوها بوجهي، وصار أنفي ينزل دم، كانوا عيوني مغميّين ولم أر عددهم، ووجهي امتلأ دماء من ضربات الكرة ... بعدها حضر باص مدنيّ نقلوني إلى (البركسات) داخل الغلاف، طبعا طوال الطريق ضرب وإهانات والضرب في بوز السلاح، وصعق كهرباء بواسطة "فرد الكهرباء"، وأنا تقريبًا صعقوني مرّتين فيه".[25]

[24] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.و) بتاريخ 9 شباط 2025.
[25] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ع.س) بتاريخ 4 حزيران 2024.

وفي المرحلة التي تليها، عند وصولهم أماكن الاحتجاز، كان الأسرى يتعرّضون لما يسمّونه (التشريفة)، حيث يتمّ الاعتداء عليهم من قبل وحدات النقل، إذ أفاد الأسير (ح.أ): "بعد (14) يومًا من اعتقالي نُقلت إلى سجن النقب بواسطة باصات السجن مع وحدة تسمّى (الناحشون). وصلنا إلى مكان يسمّى (الكلابة) أمام سجن النقب، وهو قفص يضمّ بيوت كلاب، ومغلّف بشبك حديد من الجهات الأربع. كان فيه كلب واحد بكمّامة حديد، هاجمَنا وضربَنا بكمّامته، وكانت ضرباته مؤلمة، وقد ضربني عدّة مرّات. بعد دقائق حضرت وحدة (الناحشون) ونقلتنا إلى داخل السجن. عند دخولنا قاموا بما يسمّونه تشريفة، وقال السجّانون حرفيًّا "هذه تشريفة إلكم". ثم انهالوا علينا بالضرب بالهراوات و(الشلاليط والبوكسات) مدّة حوالي عشر دقائق. أمسك بي أحد الجنود بينما قام آخر بضربي ضربة قوية (ببسطاره) على صدري، شعرت بعدها أنّني غير قادر على التنفّس لعدّة ثوان".[26] في السياق ذاته أفاد الأسير (ع.س): "بعد حوالي (94) يومًا نقلوني إلى معسكر (عوفر)، النقل كان سيّئًا جدًّا، نُقلت أنا وحوالي (40) أسيرًا، وكان الباص مليئًا بالجنود ومعهم فرد كهربائيّ وعصيّ، وصار لديّ مشكلة في العمود الفقريّ من الضرب الذي تعرّضت له من العصيّ على الظهر، والضرب كان وحشيًّا، ونحن على كرسيّ الباص والظهر منحني للأمام، واستخدموا أيضًا الفرد الكهربائيّ، وتمّ صعقنا فيه أكثر من مرّة، وعندما وصلنا إلى معسكر (عوفر)، بعد النزول من الباص، قاموا بصفّنا على الحائط، وبفتح أرجلنا، وضربنا على الأعضاء التناسليّة بالأرجل، بعدها نيّمونا على الأرض، وصاروا يخبّطون علينا في (البساطير)".[27]

وقد حوّلت سلطات الاحتلال الحياة اليوميّة داخل السجون إلى أداة تعذيب ممنهجة، من خلال الضرب اليوميّ، والقمعات المتكرّرة، وسياسة التجويع، والإهمال الطبّيّ المتعمّد، والجرائم الجنسيّة وغيرها؛ ما أدّى إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحّيّة والنفسيّة للأسرى، إذ أفاد الأسير (ب.ن) عن فترة بقائه في (سديه تيمان) التي بلغت (30) يومًا قبل أن يُنقل إلى سجن آخر: "بقيت طوال مدّة بقائي في (سديه تيمان) مغمّى العيون و(مكلبش) وأجلس على الرّكب، الحمّام والماء غير متوفّرين دائمًا، الأكل خبز (فينو) فاسد مع القليل من المربّى أو (التونا)، كلّ يوم كنّا نُقمع ونُضرب ونصعق بالكهرباء، ويتمّ استخدام الكلاب لترهيبنا، إضافة إلى العقاب بالوقوف لفترات طويلة، وكذلك لم يتمّ علاجنا أو تقديم أدوية. شهدتُ على (10) قمعات، حيث إنّني ما زلت أعاني من أمراض من الضرب والجلوس المستمرّ لفترات طويلة، واللسع بالكهرباء، وإطفاء السجائر في جسدي، حيث أنّني أعاني من التهاب في الأعصاب بالقدمين. وأثناء النقل من (سديه تيمان) إلى معسكر (عوفر) تعرّضت لضرب مستمرّ من الجيش، إضافة إلى استخدام أدوات معدنيّة وهراوات نُضرب بها، تمّ صعقي (5) مرّات تقريبًا، وإطفاء السجائر 3 مرّات في يدي. تمّ احتجازي في (عوفر) لمدّة (3) أشهر، حيث ظروف المعسكر فيه كانت سيّئة جدًّا، كان الفرش يؤخذ منّا خلال اليوم، ولم يتوفّر موادّ صحيّة، وموادّ تنظيف مثل المحارم والصابون، والأكل سيّء جدًّا، كان عبارة عن خيار و(طماطم) فاسدة دون فواكه، عانيت من نزول في وزني من (85) إلى (64) كيلو، وكنت أطلب علاجًا أو مسكّنات لكنّ طلبي كان يُرفض، ولم أكن أستطيع النوم بسبب الأوجاع في أطرافي، والقمع كان مرّتين أو مرّة أسبوعيًّا نتعرّض فيها للضرب والتفتيش من الجنود، إضافة إلى رشّ الغاز، أو الأمر بالانبطاح على البطن لفترات طويلة؛ ما كان يسبّب نزلات معويّة، وكذلك عدم توفير الملابس حيث بقيت بنفس السروال من (سديه تيمان) إلى لحظة خروجي من (عوفر)، حيث تسبّب ذلك بإصابة كثير من الأسرى بطفح جلديّ".[28]

[26] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.أ) بتاريخ 17 كانون أوّل 2025.
[27] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ع.س) بتاريخ 4 حزيران 2024.
[28] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ب.ن) بتاريخ 4 أيّار 2025.

إنّ الظروف القاسية التي عاشها الأسير (ب.ن) في معسكر (سديه تيمان) لم تكن استثنائيّة أو مرتبطة بسجنٍ معيّن، بل شكّلت واقعًا عامًّا شمل جميع السجون دون استثناء، في إطار سياسة ممنهجة تُستخدم وسيلةً تعذيبٍ، وإبادة وموت بطيء، وتؤدّي إلى تدهور خطير في الأوضاع الصحّيّة والنفسيّة للأسرى، فأشار الأسير (ع.ه) إلى الظروف التي عاشها في سجن (جلبوع)، التي تتشابه إلى حدّ كبير مع تلك التي عاشها الأسير (ب.ن) في معسكر (سديه تيمان)، إذ يفيد: "عشت في (جلبوع) (10) شهور، طوال الوقت عانينا من القمع من قبل وحدات السجن، أكثر الضرب كان على الجوانب والريش، كنت أشعر بكسور في الريش بعد الضرب، وخسرت أيضًا أسناني من الواجهة الأماميّة من الأعلى، كان معنا أسير سأل سجّانة عن تواريخ أعياد اليهود التي تأتي في شهر أكتوبر، لأنه يوجد عنا شابّان في الغرفة لديهم مواعيد محاكم، في حوالي الساعة 10:00 مساء فجأة سمعنا صوت قنبلة صوت فقعت، بعدها اقتحم حوالي (20) سجّانًا القسم، كان معهم ضابط العدد اسمه (شارون)، وهو يهوديّ روسيّ، كان الأشدّ في (جلبوع)، صار يحكيلنا: "الكلّ على الأرض ينام على بطنه"، وصاروا (يكلبشوا) فينا للخلف، ويسألوا فينا مين حكى مع السجّانة، ثمّ جاءت سجّانة ملثّمة وصارت تؤشّر بيدها على الأسير، وطبعًا بعدها بدأوا ضرب فينا جميعًا، تقريبا استمرّ الاقتحام (40) دقيقة، الأغلب خسر أسنانه، أو صار عنده كسور، ضربوني (4) (شلاليط) على رأسي، وفُتحت شفتي، وكُسرت أسناني، ولمّا شافوا الدم بنزل من أنفي وثمي، أخذوني وسحبوني برا الغرفة، وأنا برا صرت أطّلع عليهم، وهناك السجّان حكالي: "ليش بتطلّع علينا"، بعدها ضابط العدد (شارون) حكالهم: "دخلّوه على الغرفة"، وصاروا يضربوا فيا في العصي على ظهري، وحكالي: "ليش تحكي مع السجّانة" وأنا حكيتله: "لا ما حكيت"، ردّ عليّ وحكالي: "رح تنزل على العزل مع صاحبك"، ثمّ جاء سجّانون وصاروا يضربوني على وجهي، وبعدها عبو سطل مياه وصار يغنولي "احلق يا حلاق حمّام العريس"، ثمّ كبّوا المياه فوقي وكان عليها صابونة".[29]

ومن خلال توثيقات مؤسّسة الضمير وغيرها من المؤسّسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، تشير التوثيقات إلى تعرُّض جميع الأسرى للضرب بمرحلة، أو بمراحل عدّة من الاعتقال والأسر؛ ما يدلّ على أنّ هذه الانتهاكات لم تكن حوادث فرديّة أو معزولة، بل اتّخذت طابعًا ممنهجًا وواسع النطاق؛ إذ امتدّت لتشمل الأسرى من الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة على حدّ سواء، وفي مختلف أماكن الاحتجاز، بما فيها السجون، ومراكز التوقيف، ومراكز التحقيق والمعسكرات. يعكس هذا الاتّساع الجغرافيّ، وتكرار الممارسات ذاتها وجود سياسة موحّدة تهدف إلى إخضاع الأسرى، وكسرهم جسديًّا ونفسيًّا؛ ما يدلّل بوضوح على الطابع المنهجيّ لهذه الانتهاكات.

[29] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ع.ه) بتاريخ 18 أيّار 2025.

التعذيب في التحقيق

منذ احتلالها الأراضي الفلسطينيّة، ارتبط اسم السلطات الإسرائيليّة ارتباطًا وثيقًا بممارسة التعذيب بحقّ المعتقلين الفلسطينيّين داخل مراكز التحقيق. وقد وثّقت مؤسّسة الضمير وغيرها من المؤسّسات استخدام أساليب قاسية ومؤلمة ومميتة في بعض الأحيان، شملت: الهزّ العنيف، والشبح على كرسيّ صغير لساعات طويلة، ووضع أكياس على الرؤوس، والتعرّض المتواصل لموسيقى صاخبة، وقلع الأظافر، والحبس في أماكن ضيّقة تُعرف بـ (الخزانة)، إضافة إلى الضرب، والإيذاء الجسديّ والنفسيّ، ووسائل ضغط أخرى تهدف إلى انتزاع الاعترافات بالقوّة.

لا تشكّل هذه الممارسات حوادث فرديّة معزولة، بل سياسة مستمرّة ومنهجيّة على مدى عقود، وقد جرى منذ 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 ممارسة أساليب تعذيب جديدة وغير مألوفة، اتّسمت بدرجة عالية من القسوة، والتعمُّد في إلحاق الأذى الجسديّ والنفسيّ طويل الأمد؛ إذ تشير إفادات الأسرى إلى أنّ بعض تلك الممارسات خلّفت آثارًا طبّيّة دائمة، شملت إصابات جسديّة مزمنة، واضطرابات عصبيّة، ومشكلات نفسيّة حادّة امتدّت آثارها لما بعد فترة الاحتجاز.

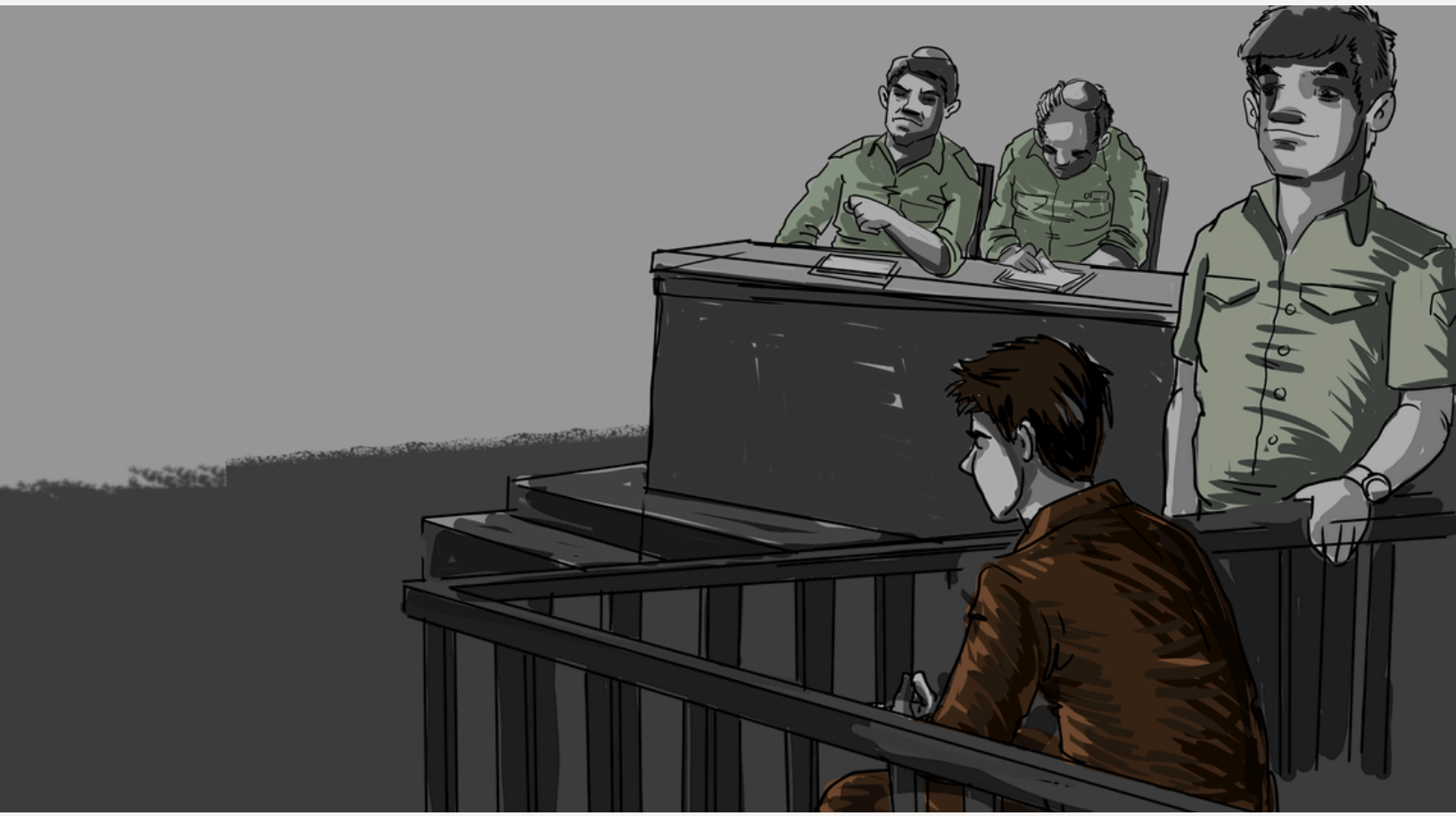

التعذيب داخل معسكر (سديه تيمان)

لمدّة عامين على التوالي، واصل معسكر (سديه تيمان) أداء دوره الإباديّ بامتياز، عبر ممارسات ممنهجة تستهدف الانتقام من الأسرى، محافظًا على طابعه الوحشيّ كونه أحد أسوأ أماكن الاحتجاز. فقد شكّل بيئة خصبة للتعذيب الجسديّ والنفسيّ، حيث تعرّض الأسرى داخله لأبشع أنواع التنكيل والإهانة، وسط انعدام تامّ لأبسط الحقوق الإنسانيّة والمعايير القانونيّة. وكأن الهدف من وجود هذا المعسكر لا يتعدّى كونه محطّة للعقاب الجماعيّ، ومركزًا للتصفية الجسديّة والمعنويّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، وهو ما عبّر عنه جنود الاحتلال بشكل صريح ومباشر عند استقبالهم للأسرى بعبارة: "مرحبًا بكم في الجحيم"، في تعبير يجسّد طبيعة المعاملة التي تنتظرهم داخل المعسكر، ويعكس نيّة مبيّتة بممارسة أقصى درجات الإيذاء الجسديّ والنفسيّ، بعيدًا عن أيّ التزام قانونيّ أو إنساني.

وقد تكشف شهادات جنود خدموا في معسكر (سديه تيمان) عن عمق الانحراف الأخلاقيّ والذهنيّ الذي ساد في هذا المكان، وعن حجم التعبئة الفكريّة التي يتعرّض لها الجنود، التي تهدف إلى نزع الإنسانيّة عن الأسرى الفلسطينيّين، وتسهيل ارتكاب الجرائم بحقّهم؛ إذ يقول أحد الجنود في شهادته التي نشرتها صحيفة (هآرتس):

"جلستُ على سريري لساعات أبحث في القوانين المتعلّقة باحتجاز المقاتلين غير الشرعيّين. أجريت جلسة مع (ChatGPT)، وسألت عن الجرائم وقواعد الحرب. في اليوم التالي، أدركت أنّني لا أستطيع الاستمرار هناك... بعد كلّ التحضيرات، وكلّ ما يُقال لك هناك. يضخّون في دماغك فكرة أنّه يجب أن تنفصل. أنّهم ليسوا بشراً. أنّهم لا يُعاملون ككائنات إنسانيّة... القادة، قائد السرّيّة، الضبّاط، الجميع. كانت هناك ضابطة أعطتنا إحاطة في يوم الوصول وقالت: "سيكون الأمر صعبًا عليكم، سترغبون في الشفقة عليهم، لكن هذا ممنوع، تذكّروا أنّهم ليسوا بشرًا، من وجهة نظركم، ليسوا كائنات إنسانيّة، أفضل ما يمكنكم فعله هو أن تتذكّروا من هم وماذا فعلوا في أكتوبر ".[30]

[30] من رسالة مؤرّخة بتاريخ 27 شباط 2025 موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثّلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتّحدة، 136 (https://digitallibrary.un.org/record/4079252?ln=ar&v=pdf).

إنّ ما عبّر عنه الجنديّ الإسرائيليّ لا يُعدّ حالة فرديّة عابرة، بل يُشكّل انعكاسًا صريحًا لنهجٍ تُزرع من خلاله مفاهيم العداء المطلق، ونزع الصفة الإنسانيّة عن المعتقلين الفلسطينيّين، بهدف إعداد الجنود نفسيًّا لتقبّل الجرائم، بل والمشاركة فيها، دون أدنى شعور بالذنب أو التردّد.

ويُعدّ هذا النهج امتدادًا مباشرًا لإرث استعماريّ راسخ، لطالما اعتمد على تجريد مجتمعات بأكملها من إنسانيّتها، عبر إلصاق صفات تحطّ من قدرها، وتفصلها عن الصفات الآدميّة؛ ما يُبرّر التعامل معها بمنأى عن أيّ اعتبار أخلاقيّ أو قانونيّ. ويُستخدم هذا الخطاب أداةَ تمهيدٍ نفسيّ لتسهيل الهيمنة وممارسة القمع، بل مرحلة تمهيديّة تسبق المجازر الجماعيّة، حيث يُعاد تشكيل الوعي الجمعيّ للجنود والمجتمع على حدّ سواء لتقبّل الفظائع باعتبارها ممارسات مشروعة، أو حتّى ضروريّة.

وبالنتيجة، مارس الجنود الاسرائيليّون أبشع الجرائم بحقّ الأسرى الغزّيّين، منذ لحظة اعتقالهم الأولى وحتّى لحظة الإفراج عنهم، مرورًا بفترات التحقيق والاحتجاز التي تعرّضوا خلالها لأكثر الجرائم وحشيّةً، كالتعذيب، والشبح، والإهمال الطبّيّ، والجرائم الجنسيّة، وغيرها من الانتهاكات التي خلّفت آثارًا دائمة، كالإعاقات الجسديّة، وفقدان إحدى الحواسّ، والأمراض المزمنة.[31]

القوّة المفرطة داخل معسكر (سديه تيمان): جرائم الإعدام خارج نطاق القضاء

شهد معسكر (سديه تيمان) ارتقاء أكبر عدد من الشهداء الأسرى مقارنة بباقي السجون، حيث ارتقى فيه أكثر من (29) أسيرًا فلسطينيًّا، المعلومة هويّاتهم، مع أنّ عدد الأسرى الذين ارتقوا في هذا المعسكر يقدَّر بأكثر من ذلك، حيث لا تزال سلطات الاحتلال تعمد إلى إخفاء مصير العديد من الأسرى؛ إذ إنّ الردود كافّةً التي تتعلّق بالشهداء هي ردود من جيش الاحتلال، ولا يوجد أيّ دليل آخر على ارتقائهم؛ كون الاحتلال يواصل احتجاز جثامينهم.

ويُعزى السبب الرئيس لارتقائهم إلى استخدام القوّة المفرطة؛ إذ شهد الأسرى المفرج عنهم ارتقاء العديد من الأسرى نتيجة الضرب المبرح، وغياب الرعاية الطبّيّة الضروريّة؛ ما يشير إلى نيّة متعمّدة لإلحاق الضرر والموت.

[31] للمزيد عن هذا المعسكر راجع ورقة معسكر (سديه تيمان) الصادرة عن مؤسّسة الضمير المنشورة على: (https://www.addameer.ps/ar/media/5480).

ومن الأسرى الذين ارتقوا نتيجة استخدام القوّة المفرطة الأسير كمال راضي (46 عامًا، من قطاع غزة)، الذي ارتقى بتاريخ 25 آذار/ مارس 2024، ففي حوالي الساعة العاشرة ليلًا بحسب تقدير الأسرى، اقتحم الجنود (البركس) الذي كان يتواجد فيه الأسير راضي، فما لبثوا إلّا أن طلبوا من جميع الأسرى الانبطاح على الأرض، وقاموا بعدها بالمناداة على رقم الأسير راضي، وأخذوه إلى خارج (البركس)، وبحسب شهادة أحد الأسرى: "أخذوا كمال إلى الخارج وصاروا يضربونه لمدّة حوالي ساعة، ونحن نسمع الصراخ والضرب، بعدها أحضروه ورموه عندنا، بعد قليل كان وقت العدد، وقفنا، وأيضًا كمال وقف، ولكنّه لم يلبث قليلًا إلى أن وقع على الأرض، بعدها أمرونا مرّة أخرى بالانبطاح، ودخلوا وفحصوا كمال ثمّ وضعوه في كيس أسود وأخذوه، وفي اليوم التالي أخبروا عبد الله ابنه، الذي كان في قسم بجانبنا بأنّ والده توفي وبأنّهم قتلوه".[32]

وبعد مرور أقلّ من أسبوعين على ارتقاء راضي، ارتقى الأسير إسلام السرساوي بتاريخ 4 آذار/ مارس 2024، بالمعسكر ذاته وبالطريقة ذاتها، وعلى الرغم من ارتقائه بهذا التاريخ، إلّا أنّ سلطات الاحتلال لم تبلّغ رسميًّا عن ارتقائه إلّا بعد (4) أشهر؛ أي بتاريخ 7 آب/ أغسطس 2024، وبناء على طلب قدّمه لها محاميه.

وفي تفاصيل ارتقائه، شهد عدد من الأسرى بأنّه في بداية شهر نيسان/ أبريل 2024 اقتحمت وحدة القمع القسم الذي كان يتواجد فيه الأسير السرساوي، وأمروا جميع الأسرى بالانبطاح على البطن، قاموا بضرب ما بين ثلاثة إلى أربعة أسرى، ثم غادروا القسم. كان من بينهم الأسير السرساوي، الذي كان يبلغ من العمر (40 عامًا، من قطاع غزة). وفي الليلة ذاتها وبعد تعرّضه للضرب، أراد السرساوي الذهاب إلى الحمّام، إلّا أنّه لم يأخذ إذنًا لأنّ الشاويش كان نائمًا. وفي ذلك الوقت رأته الضابطة المناوبة وبدأت بالصراخ عليه، ثم غابت لبضع دقائق، وعادت مصطحبةً الضابط المسؤول، الذي بدأ بالصراخ على السرساوي، حضرت بعدها بربع ساعة فرقة الكلاب، وتمّ أخذ السرساوي وضربوه ضربًا مبرحًا لمدّة تقارب النصف ساعة. وبحسب شهادة الأسرى كان واضحًا من الصوت أنّه تعرّض للضرب العنيف عبر الركل واللكم، وبعدها هدّد الضابط الجميع قبل انسحابه قائلًا: "أيّ شخص بقوم من مكانه أو بوقف سيحدث له مثله ".[33]

بقي السرساوي طوال الليل يئنّ ويبكي من شدّة الألم، ويناشد من أجل الحصول على العلاج والمسكّنات، إلّا أنّ أحدًا لم يستجب لنداءاته. وفي الصباح حضر الجنود لسحب الفرشات، كان السرساوي لازال ممدّدًا على ظهره وغير قادر على الجلوس، رغم تهديدات الضبّاط. وبقي حتّى ساعات الظهر يئنّ ويهلوس، ويتحدّث بكلام غريب. أخذه الشاويش قبل ساعات الظّهر إلى الحمّام، بعدها طلب من السرساوي محاولة الجلوس خوفًا من تهديدات الضابط، وبعد عشر دقائق وقع على الأرض. عندها حضر الضابط إلّا أنّه تبيّن أنّ السرساوي لم يعد يظهر لديه أيّ نبض. وبعد خمس دقائق أمر الضابط بحمله، ووضعه عند باب (البركس)، وقام بتقييد رجليه، ثمّ حضر طبيب وتمّ نقله على حمّالة. ولم يعلم الأسرى عن ارتقائه إلّا لاحقًا بعد الإفراج عنهم.

[32] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ.ع) بتاريخ 23 أيلول 2025.
[33] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ.ج) بتاريخ 16 كانون الأوّل 2025.

إنّ هاتين الحالتين لا يمكن اعتبارهما حوادث منفردة أو استثناءات معزولة، بل تشيران بوضوح إلى نمط متكرّر من العنف الممنهج الذي يتعرّض له الأسرى. ويعكس هذا النمط سياسة متعمّدة تقوم على استخدام القوّة المفرطة، والإيذاء الجسديّ والإهمال الطبّيّ؛ الأمر الذي يفضي في العديد من الحالات إلى ارتقاء الأسرى نتيجة ما يتعرّضون له من تعذيب، ومعاملة قاسية أثناء الاحتجاز. كما يدلّ تكرار هذه الوقائع على وجود ممارسة منظّمة وليست تصرفات فرديّة؛ ما يكشف عن نهج يستهدف إلحاق الأذى الجسديّ والنفسيّ بالأسرى، ويعرّض حياتهم لخطر دائم.

التحقيق داخل معسكر (سديه تيمان)

جرى التحقيق مع العديد من الأسرى في معسكر (سديه تيمان)، حيث أُنشئت بالقرب منه محطّتا تحقيق، إحداهما تابعة لجهاز الأمن العام (الشاباك)، والأخرى لجهاز الاستخبارات العسكريّة. وقد تعرّض الأسرى في هاتين المحطّتين لممارسات تعذيب شديد، ومن أبرز هذه الأساليب غرفة عرفت باسم (الديسكو)، حيث كان الأسرى يُعرَّضون لسماع موسيقى صاخبة مستمرّة على مدار الليل والنهار، مصحوبة بدرجة برودة شديدة ناجمة عن تشغيل مراوح كبيرة، إلى جانب الحرمان الكامل من الطعام والشراب.[34]

كان من بين هؤلاء الأسرى الأسير (م.ك)، الذي تعرّض لتحقيق وحشيّ تخلّله شَبْح لمدّة (10) أيّام متواصلة دون راحة، إضافة إلى ضربه أثناء تعليقه، وكسر يده، كما وأقدموا على ثقب ساقه بالمِقدَح. ففي وصفه لما تعرّض له، أفاد الأسير (م.ك) بتعرّضه للشَّبح في زنزانة حجمها متران في متر، حيث جرى تكبيل يديه بأصفادٍ حديديّة، مع تثبيت قيد آخر موصول بقضبان الشبّاك من الخلف، بحيث رُفِعت يداه إلى أعلى فوق مستوى رأسه وهو معلَّقٌ بهما،[35] فكان يقف على قطعة خشبيّة صغيرة لا يتجاوز ارتفاعها عن الأرض ثلاثين سنتيمترًا تقريبًا، بطول يقارب طول طاولة العجين، فيما كان وجهه باتّجاه الباب لا باتجاه الشبّاك. وكانت يداه مقيّدتين إلى الخلف، ومشدودتين إلى قضبان النافذة، ووجهه إلى الأمام، دون تعصيب عينيه، بحيث كان يرى ما حوله. أمّا الغرفة فكانت معتمةً وخاليةً تمامًا من أيّ محتويات، ولا تُضاء إلّا عند دخول المحقّق.

[34] للمزيد عن التحقيق داخل (الديسكو، راجع ورقة معسكر (سديه تيمان) الصادرة عن مؤسّسة الضمير والمنشورة على: (https://www.addameer.ps/ar/media/5480).

[35] من خلال تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ك) بتاريخ 27 كانون الثاني 2026.

يضيف: "بقيت مشبوحًا من بداية التحقيق لمدّة (10) أيّام بنفس الوضعيّة. حتّى عند النوم أطلب منهم أنام، يحكولي نام مثل ما إنت هيك بنفس الطريقة. لمّا بدي أستعمل حمّام أطلب منهم ويمنعوني، يحكولي استعمل قنّيّة، ولما أستعملها يقوم أحدهم بسكبها على رأسي بعد الانتهاء من التبوّل، بقيت على نفس الوضعيّة بداخل هذه الزنزانة يطعموني فقط نص رغيف مع حبّة خيارة، يحكيلي افتح ثمّك يطعموني ويغادروا. وجبة وحدة طول اليوم عبارة عن قطعة خبز صغيرة وخيارة. ولمّا أعطش يحضروا لي مياه ويشربوني همّا بطرف القنّية. لما بدي أستعمل الحمّام عشان عمليّة إخراج البراز يدخلوني للحمّام ومعي 5 دقائق فقط، وإذا بتأخّر يبدأ بإلقاء الحجارة صوب الحمّام ويحكيلي يلا اخرج".

وفي جريمة أكثر دمويّة، وصف الأسير أبشع ما تعرّض له، إذ أفاد: "عاشر يوم بالتحقيق، وأثناء تواجدي مشبوحًا داخل الزنزانة، قال لي المحقّق بدي أتعامل تعامل ثاني الآن، فقام بنزع بنطالي وحطّ المقدح على إجري اليمين من فوق الركبة من الأمام. قدح أوّل خزق، ودخّل ريشة المقدح حتى وصلت العظم، وأنا أصرخ من الألم وفقدت الوعي. كانوا يسألوا نفس الأسئلة طبعًا خلال عمليّة القدح. بعد ما فقدت الوعي جاء دكتور المعسكر ويدعى ربيع، واستيقظت وهو يصحّي فيّا. الألم كان شديدًا، انكسرت العظمة اللي داخل الركبة، أخذت أعيّط وأصرخ وأقول لهم مشان الله خلّصوني. أوضح لهم الطبيب ضرورة نقلي إلى المشفى. وأنا كنت أساسًا مقيّدًا، وحدث نزاع بينهم بعد ما الدكتور قام بمسح الدماء لي، وطلب منهم إرسالي للمشفى بسبب وضعي. قال له المحقّق: "هذا بدنا اياه يموت". تركوني لمدّة يومين بعد ضربة المقدح في نفس الغرفة بدون فرشة ولا بطّانيّة ولا أي حاجة، وشغّلوا عليّ التكييف البارد، وكنت أنزف لمدّة يومين. كان الدكتور بالليل يعطيني حبّة مسكّن ويغيّر على الجرح. بهذه الأيام لم أكن مشبوحًا بالشبّاك، حيث فكّوني بعد ما فعلوا ذلك، ولكني كنت مكبّل اليدين للأمام".

عند وصوله المستشفى بعد يومين من الحادثة، أجروا له عمليّة زراعة بلاتين، وبعد الانتهاء منها، قابل طبيبًا وأخبره بشعوره في وجع في يده، ونتيجة تصويرها بالأشعّة، تبيّن أنّه يعاني أيضًا من كسر في اليد اليمنى بسبب الضرب، وأبلغه الطبيب أنّها تحتاج عمليّة زراعة بلاتين أيضًا، ولكن لم يقوموا بإجراء العمليّة، وفقط قاموا بتجبير يده اليمنى. بقي في المستشفى يومين مقيّدًا في يد واحدة ورجل واحدة في السرير. كان التعامل في المستشفى سيّئًا، ويبقى عنده في الغرفة جنديّان يرتديان زيّ السجّانين التابعين لمصلحة السجون (الشاباص)، وكانوا يشتمونه. وبعدها أعادوه إلى معسكر (سديه تيمان)، وعلى الرغم من وضعه الصحّيّ السيّئ إلّا أنّهم أدخلوه مباشرة إلى غرفة (الديسكو)، حيث مكث فيها (4) أيّام دون تحقيق، وعلى أرضيّة خشبيّة، مع تعريضه لموسيقى صاخبة على مدار الساعة، الأكل كان سيّئًا جدًّا وقليلًا، فقط قطعة خبز واحدة. وكان السجّانون يدخلون كلّ يوم في ساعات الليل المتأخّر، ويطلبون من الأسرى الرقص للمزيد من الإذلال، وكانوا يهجمون على الأسير المذكور المصاب، ويعتدون عليه بالضرب.

نُقل بعدها إلى الأقسام بالمعسكر، حيث كانت تحدث قمعات متكرّرة، ففي شهر أيّار/ مايو من عام 2024، اقتحمت وحدة الكلاب القسم فجرًا، وطلبوا من الجميع الانبطاح على البطن، فأثناء انبطاحه تمّ سحبه من مكانه، وإيقافه عند شبك (البركس)، أخبرهم بوجود بلاتين في رجله، فقالوا له: "إن شاء الله لو بتموت وقف"؛ ما اضطرّه إلى الوقوف، كان معصوب العينين، بعد ذلك تلقّى ضربة بعصا حديديّة على رأسه من الخلف من الأعلى؛ ما تسبّب بفقده الوعي، نُقل على أثرها لمستشفى (سوروكا)، دخل في غيبوبة لمدة 12 يومًا حسب تقديره. وعندما استيقظ كان موصولًا بجهاز الأكسجين. أعيد في اليوم ذاته إلى معسكر (سديه تيمان).

للاطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/17XruNm8-q6kziDt8TsLn5j9dQooJvrnJ/view?usp=sharing).

(خ.ف) .. تعذيب جسديّ ونفسيّ وجنسيّ عنيف[36]

تمّ اعتقال الأسير (خ.ف) بتاريخ 5 آذار/ مارس 2024 من مدينة حمد، وبعد ما يقارب الساعتين ونصف من وصوله إلى معسكر (سديه تيمان)، تمّ اقتياده إلى تحقيق ميدانيّ في خيمة بجانب (البركس). استمرّ التحقيق ما يقارب الربع ساعة، ثمّ اقتادوه مباشرة إلى تحقيق الاستخبارات العسكريّة في المعسكر.

تمّ التحقيق مع الأسير (خ) لمدّة (5) أيّام، تعرّض خلالها لتعذيب جسديّ ونفسيّ وجنسيّ، فخلال اليوم الأوّل تعرّض للتهديد المباشر والصريح من قبل الضابط، الذي أوضح له: "أنت كلّك مش فارق عليّ، وقبلك كان عندي (23) شخصًا على نفس الكرسي وماتوا، ومش فارق أقتل كمان واحد"، عَقِبها إخراج المحقّق كمّاشة، ووضعها على طرف ثلاث من أصابعه من منطقة منبت الظفر، مع الضغط مدّة تتراوح بين دقيقتين – ثلاث دقائق على كلّ إصبع؛ ما سبّب ألمًا شديدًا جدًّا للأسير،

استمرّت هذه العمليّة مدّة تقارب العشر دقائق، ونتج عنها توزُّم الأصابع مع سقوط الأظافر لاحقًا، وبعد فترة وجيزة استخدم المحقّق الكمّاشة على حلمتي صدر الأسير، حيث وضع الكمّاشة على حلمة صدره الشمال تقريبًا دقيقتين، وأخذ يضغط بقوّة، وبعد ذلك انتقل إلى الحلمة اليمنى بالطريقة نفسها، وضغط عليها بالكمّاشة عدة دقائق.

استمرّ التحقيق في اليوم الثاني ما يقارب (16) ساعة، خلالها تمّ إجبار الأسير المذكور على الجلوس لمدّة ساعة بوضعيّة القرفصاء على أطراف أصابعه، ويداه مقيّدتان للخلف، مع تقييد رجليه، خلالها كان الضابط يحمل بيده مضربًا يشبه مضرب (البيسبول) ويقف بجانبه، وفي حال تحرّك الأسير، أو وقع كان ينهال عليه المحقّق بالضرب. وخلال تلك الساعة تعرّض لتهديد جنسيّ صريح باستخدام المضرب ذاته، حيث هدّده المحقّق، وهو يلوّح بالمضرب: "هسا بدخّلها في مكان ثاني وأنت عارف وين".

أمّا اليوم الثالث، فكان الأشدّ والأسوأ، ففي عمل منافٍ لكلّ المعايير القانونيّة والأخلاقيّة، وبعد طلب الأسير الذهاب إلى الحمّام، قامت إحدى المجنّدات بناء على طلب المحقّق بربط عضو الأسير الذكريّ بمربط بلاستيكيّ، مع إبقائه مدّة ساعة عاريًا ومُلقًى على الأرض، وقد بقي المربط على عضوه الذكريّ، يومًا كاملًا ولم تتمّ إزالته حتّى اليوم التالي، الذي تعرّض فيه لترهيب نفسيّ، تمثّل بإسماعه أصوات تعذيب أخويه الاثنين اللذَيْن تمّ اعتقالهما في وقت اعتقاله ذاته.

للاطلاع على الشهادة كاملة، أنظر:
(https://drive.google.com/file/d/1ZzblHr3n32GdyduPGpgAqhVt_PZk7PmX/view).

[36] من خلال تصريح مشفوع بالقسم أجرته مؤسّسة الضمير مع الأسير (خ.ف) بتاريخ 21 كانون الأوّل 2025.

المسكوبيّة: سجلّ طويل الأمد من التعذيب الممنهج والمعاملة اللاإنسانيّة.

"نحن عالجناك عشان بدنا إيّاك، ولّا كان تركناك تموت"[37]

هكذا أخبر أحد المحقّقين الأسير (ح.ع) في تحقيق المسكوبيّة، فعلى الرغم من واجب سلطات الاحتلال القانونيّ في تقديم الرعاية الطبّيّة للأسرى، إلّا أنّهم غالبًا ما يستغلون هذا الحقّ ورقةً للهيمنة واستعراض السلطة، حيث يقدّم إنقاذ الحياة "منّةً" لا واجبًا إنسانيًّا أو قانونيًّا. ولا يُنظر إلى العلاج على أنّه حقّ أساسيّ للأسرى، بل يُستخدم أداةً للإذلال وكسر الإرادة، تُرسّخ لدى المعتقلين فكرة أنّ حياتهم ومصيرهم مرهون بالكامل بإرادة الجهة المسيطرة؛ ما يعكس نمطًا ممنهجًا من السيطرة النفسيّة، والاستغلال التعسّفيّ للحقوق الأساسيّة.

فبعد ما يقارب (19) يومًا من اعتقال (ح.ع) من مدينة حمد في خانيونس، ونقله إلى معسكر (سديه تيمان)، تعرّض لاعتداء جنسيّ عنيف من قبل فرقة القمع، حيث قام أحد الجنود بضربه على محاشمه؛ ما أدّى إلى تورّمها، مسبّبًا له ألمًا شديدًا. نُقل في اليوم التالي إلى مركز تحقيق المسكوبيّة، حيث مكث فيها مدّة (10) أشهر، خلالها تمّ التحقيق معه لمدّة تقارب المئة يوم، وفق نسق متكرّر؛ إذ كان يُستجوب في أحد الأيّام لمدّة تقارب الساعة، وفي اليوم التالي يتعرّض للشبح والضرب لمدّة ساعة تقريبًا، وفي اليوم الذي يليه يُخضع للتحقيق مصحوبًا بالشبح، والضرب لمدّة ساعة.

[37] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.ع) بتاريخ 10 تشرين الثاني 2025.

تعرّض الأسير المذكور للشبح بطرق عدّة، منها: الشبح عبر التعليق؛ إذ كانت يداه تُقيّدان من الخلف مع رفعهما فوق رأسه، ثم تُثبت القيود في حلقة حديديّة مثبّتة في الحائط. ويكون جسده مرفوعًا عن الأرض بنحو عشرين سنتيمترًا، بحيث لا تلامس قدماه الأرض. وكان تعليقه يتمّ لمدّة تقلّ عن دقيقة، عقب توجيه المحقّق السؤال إليه، ثم يُنزَل عندما يجيب. كما تمّ شبحه عن طريق أسلوب يطلقون عليه «أسلوب رقم (2)»، ويتمثّل في إجلاسه على كرسيّ حديديّ، وتقييد قدميه بأرجل الكرسيّ، وتقييد يديه إلى الأمام بأصفاد حديديّة، ثمّ وصل القيود بسلسلة مثبّتة في الحائط بطول يقارب مترين. وكان المحقّق يقوم بإمالة الكرسيّ إلى الخلف حتى يبدأ بالانزلاق، مع وضع قطعة إسفنج خفيفة جدًّا على الأرض خلف رأسه. وخلال ذلك يستمرّ طرح الأسئلة عليه، ثم يتمّ بشكل مفاجئ إسقاطه إلى الخلف؛ ما يؤدّي إلى ارتطام رأسه من الخلف. وقد استمرّ هذا الإجراء لمدّة ساعة تقريبًا، واستُخدم بحقّه مرّة واحدة خلال فترة التحقيق.

هذا وتعرّض للتعذيب بوضعه على حمّالة بطول يقارب مترًا ونصف المتر، مصنوعة من مادّة صُلبة، حيث مُدِّد عليها بوضعيّة الانبطاح على البطن، وقُيّدت يداه ورجلاه، ثم وُضع على درج حديديّ مكوّن من نحو عشر درجات ينتهي بحائط وعمود حديديّ في طرفه. وكان دفع الحمّالة يتمّ من أعلى الدرج، فينزلق عليها حتّى يرتطم بالحائط أو بالعمود الحديديّ؛ ما يؤدّي إلى ارتطام كتفه أو رأسه. وقد تكرّر دفعه بهذه الطريقة نحو أربع مرّات، وفي المرّة الأخيرة فقدَ الوعي، ثمّ أُعيد وعيه برشّ مادّة سائلة على وجهه. وقد استُخدم هذا الأسلوب بحقّه مرّة واحدة فقط خلال فترة التحقيق. إضافة إلى ذلك، تعرّض لأساليب تعذيب أخرى تمثّلت بالضرب المتكرّر، بما في ذلك الصفعات واللكمات على الوجه بصورة مباشرة وعنيفة؛ الأمر الذي أدّى إلى تكسّر عدد من أسنانه، وسقوط معظم الأسنان الأماميّة من الواجهة الأماميّة للفكّ، كما استُخدم غاز الفلفل، حيث تمّ رشه داخل فمه.

وفي إحدى جلسات التحقيق، تعرّض لجريمة جنسيّة تمثّلت بالاغتصاب، فقد تمّ إدخال عصا في فتحة الشرج، كانت العصا تشبه عصا المكنسة وبالسُّمك نفسه، تمّ إمساكه وخلع ملابسه، ثمّ إدخالها ما يقارب ستّ مرّات، وكلّ مرّة يدخلونها في مؤخّرته يضعونها في فمه حتّى استفرغ. شعر أنّها دخلت حتّى عمق خمسة سنتميترات تقريبًا، وقد تسبّبت له بنزيف وبألم شديد. وعلى إثر الإصابة التي لحقت به، طلب عرضه على طبيب. وعند السماح له بمقابلة الطبيب، أبلغه الأخير بأنّه لا يستطيع تقديم أيّ إجراء علاجيّ فعليّ، واكتفى بإعطائه قطعة قطن دون تقديم علاج مناسب للإصابة التي تعرّض لها. وبالنتيجة عانى خلال فترة وجوده في الاعتقال من مشكلات صحّيّة تتعلّق بعمليّة الإخراج استمرّت لفترة طويلة، وما زال حتّى تاريخه يتلقّى العلاج نتيجة لذلك، ولا يزال يعاني من آلام عند الإخراج حتّى اللحظة.

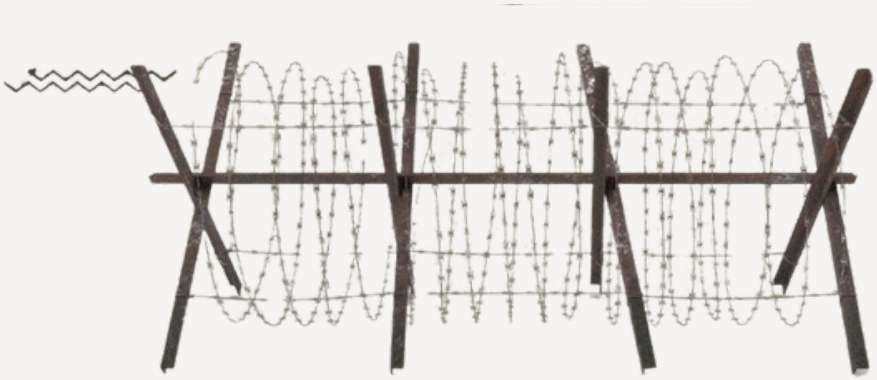

للاطلاع على الشهادة كاملة، أنظر:
(https://drive.google.com/file/d/1aNPQnmppg_cLu9XXI1ooqvHAUGhG9pYy/view?usp=sharing).

إنّ مجمل الأفعال المرتكبة بحقّ الأسير المذكور، من حيث طبيعتها، وتكرارها، وارتباطها المباشر بسياق الاستجواب، تكشف عن نمط تعذيب ممنهج؛ فقد تعرّض للتعليق، والشبح، والإسقاط المتعمّد، والارتطام المتكرّر، إضافة إلى الضرب الذي أفضى إلى تكسّر الأسنان، واستخدام موادّ مهيّجة داخل الفم، والحرمان من الرعاية الطبّيّة الفعّالة، والاغتصاب. وقد شكّلت هذه الأفعال مجتمعة وسائل إكراه قاسية تهدف إلى إلحاق ألم شديد وأثر طويل الأمد، إضافة إلى الضغط عليه لإرغامه على تقديم معلومات واعترافات كاذبة. هذا وإنّ تكرار هذه الممارسات على مدى فترة طويلة تصل حدّ المئة يوم، وارتباطها المباشر بالإجراءات الاستجوابيّة يجعلها تندرج ضمن التعذيب الممنهج، لما فيها من قصد وتعمّد، وما ترتّب عليها من أضرار جسديّة ونفسيّة دائمة، بما في ذلك المعاناة المزمنة، والآثار النفسيّة العميقة.

وفي السياق ذاته، تعرّض الأسير (م.ز) لتحقيق عنيف في المسكوبيّة، فبعد اعتقاله من إحدى المدارس في قطاع غزّة أثناء نزوحه إليها، تمّ اقتياده إلى معسكر (سديه تيمان)، ومن ثمّ إلى المسكوبيّة، حيث مكث فيها ما يقارب (10) أشهر. عند وصوله تمّ اقتياده إلى العيادة، حيث كان يعاني من كسور في الأضلاع (الريش)، نتيجة الضرب الذي تعرّض له في جميع مراحل النقل، الذي كان يستهدف منطقة الصدر بشكل خاصّ، تبيّن بعد فحصه بجهاز الأشعّة وجود كسر في ضلع واحد، مع وجود كدمات خارجيّة، وبالنتيجة تمّ إعطاؤه مسكّنات ألم لمدّة لا تتجاوز الأسبوع.[38]

نُقل بعدها إلى غرفة التحقيق، فقد تمّ إجلاسه على كرسيّ حديديّ، وتقييد يديه إلى الخلف بالكرسيّ، وتقييد رجليه بأرجل الكرسيّ. في البداية استمرّت هذه الجلسة حوالي أربع ساعات، لم يتعرّض خلالها للضرب أثناء التحقيق.

تمّ اقتياده بعد ذلك إلى زنزانة انفراديّة، مساحتها لا تتجاوز مترين في ثلاثة أمتار، ولا تحتوي إلّا على فرشة وبطّانيّة خفيفة، إضافة إلى حمّام صغير بباب قياسه حوالي (60×70) سم، ومغسلة، ولم يكن فيها أيّ شبّاك. كما كان في الباب فتحة صغيرة لكنها كانت تبقى مغلقة دائمًا، ولم تتوفّر سوى فتحة تهوية مرتبطة بالمكيّف، الذي كان يعمل على وضع التبريد طوال الوقت صيفًا وشتاءً. وقد عاش فيها يومين كاملين دون تحقيق، لينقل بعدها إلى التحقيق؛ إذ تمّ التحقيق معه حوالي ثماني ساعات متواصلة، دون السماح له باستخدام الحمّام أو تناول الطعام، هُدّد خلالها بتحويله للتحقيق العسكريّ، مع استخدام ألفاظٍ بذيئة، وشتم زوجته وأمّه وأخواته.

كان يتعرّض للضرب بشكل دائم من قبل السجّانين أثناء نقله من الزنزانة إلى غرفة التحقيق، وغالبًا ما كان هناك سجّانان من الأمام وواحد من الخلف، ورأسه منحنٍ للأسفل بشدّة، كان الضرب يتركّز على الرأس والظهر، وغالبًا بالعصيّ، إضافة إلى دفعه على الأبواب بقوّة في رأسه أثناء المرور.

أمّا عن الظروف المعيشيّة في المسكوبيّة، فأفاد بأنّها امتازت بالصعوبة البالغة، فاتّسم الاحتجاز بسياسة ممنهجة من التجويع، ونقص أدوات النظافة، مع حرمان شبه كامل من التعرُّض للضوء الطبيعيّ، وانتهاج سياسة إهمال طبّيّ متعمّد تجاه المرضى.

[38] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ز) بتاريخ 20 كانون الثاني 2026.

صوت الأسيرات من أقبية التحقيق ..

تشكّل أقبية التحقيق واحدة من أكثر المراحل قسوة في تجربة الاعتقال، حيث تواجه الأسيرات ظروفًا صعبة، وضغوطًا نفسيّة وجسديّة قاسية. فخلف الأبواب المغلقة وغرف التحقيق المعزولة، تعيش الأسيرات ساعات طويلة من الاستجواب المتواصل، في بيئة تفتقر إلى أبسط مقوّمات الراحة والطمأنينة.

وتكشف شهادات العديد من الأسيرات عن معاناة مكثّفة خلال هذه المرحلة، تتجسّد في العزلة القاسية، والحرمان من النوم، والضغط النفسيّ والجسديّ المستمرّ، إلى جانب التجويع والإهمال الطبّيّ؛ ما يحوّل أقبية التحقيق إلى بيئة قاسية تتفاقم فيها معاناة الأسيرات.

من بين الأسيرات اللاتي تعرّضن للتحقيق في مركز تحقيق عسقلان، الأسيرة (ت)، التي تمّ اعتقالها بتاريخ 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 من مخيّم (الأرض الطيّبة) في خان يونس. نُقلت بعدها إلى مركز تحقيق عسقلان، فعند وصولها المركز، تمّ تمريرها عبر جهاز فحص المعادن، ثمّ نُقلت إلى غرفة صغيرة مثل الزنزانة، تعرّضت داخلها إلى تفتيشٍ شبه عارٍ، اقتيدت بعدها إلى زنزانة صغيرة.[39]

بقيت (ت) في تحقيق عسقلان مدّة (27) يومًا، تعرّضت خلالها للتحقيق مدّة (18) يومًا بشكل متواصل، حيث كانت تتعرّض لثلاث جولات تحقيق يوميًّا، تتراوح مدّة كلّ جولة بين (3 – 4) ساعات، تعرّضت خلالها للتهديد بشكل مستمرّ، فكانت تُهدّد بقصف عائلتها أو بأسْرهم، كما كانوا يسيئون إليها بكلام بذيء جدًّا.

وبعد أسبوع تقريبًا من نقلها إلى مركز التحقيق، تمّ اقتيادها إلى غرفة فيها جهاز فحص كشف الكذب، وهو كرسيّ عليه أسلاك. شبكوا سلكًا واحدًا تحت صدرها وسلكًا آخر فوقه، ووضعوا جهاز فحص النبض في إصبعها، وجهازًا في إصبع آخر لفحص التعرُّق، ادّعى الخبير لاحقًا أنّها لم تَجْتز الفحص. نُقلت بعدها إلى تحقيق متواصل لمدّة (3) أيّام دون أيّة استراحة، كانت مقيّدة اليدين على كرسيّ مثبّت في الأرض، وكانوا يسمحون لها بالذهاب إلى الحمّام فقط، مع إحضار الطعام لها في غرفة التحقيق، دون السماح لها بالنوم نهائيًّا، تعرّضت بعدها لتشنّجات أفقدتها القدرة على الحركة، وكان فمها يتحرّك فقط. حصل ذلك بسبب الضغط والتعب من الجلوس على الكرسيّ مدّة 3 أيّام متواصلة دون نوم.

[39] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ت) بتاريخ 15 كانون أوّل 2025.

يأتي اعتقال (ت) في سياق ممارسة ضغوط على والدها المعتقل؛ إذ سبق تهديده باعتقالها بهدف حمله على الإدلاء باعترافات كاذبة. وقد جرى تنفيذ هذا التهديد فعليًّا باعتقالها وإخضاعها للتحقيق. وفي اليوم الثامن عشر من التحقيق الذي خضعت له، تمّت مواجهتها بوالدها داخل مركز التحقيق، في إجراء يهدف إلى تكثيف الضغط النفسيّ عليهما، بهدف انتزاع اعترافات منهما. وتشير هذه الممارسات إلى استخدام أساليب ضغط نفسيّ قد ترقى إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانيّة، بما يتعارض مع الضمانات المكفولة بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان، ولا سيّما حظر الإكراه على الاعتراف، والحقّ في معاملة إنسانيّة أثناء الاحتجاز.

وفي السياق ذاته، تعرّضت الأسيرة (ح) لتحقيق صعب في مركز تحقيق الجلمة، فبعد اعتقالها الذي تم بتاريخ 4 كانون الأوّل/ ديسمبر 2024 بساعاتٍ عدّة، جرى نقلها إلى مركز تحقيق الجلمة، في البداية تمّ وضعها في ساحة خارجيّة تقريبًا حتّى ساعات الصباح، نُقلت بعدها إلى غرفة صغيرة، حيث فُتّشت تفتيشًا عاريًا، خلالها قامت المجنّدة بمسك صدرها وتفتيشه، كما طلبت منها أن تقوم وتجلس مرّتين وهي عارية، عقِبَها تقييد يديها للخلف وتقييد رجليها. نُقلت بعد ذلك إلى زنزانة صغيرة المساحة، تبلغ مساحتها تقريبًا المترين، وكانت مليئة بالبقّ، بقيت فيها حتّى صباح اليوم التالي. وفي حوالي الساعة الثامنة صباحًا، اقتادها سجّان إلى غرفة التحقيق. حضر ما يقارب (18) محقّقًا برفقة مدير الشاباك نفسه، الذي كان يمسك قنّينة مشروب كحوليّ، التي أحضرها من أجل الاحتفال بارتقاء ابن الأسيرة المذكورة، الذي كان قد ارتقى قبل (4) أشهر ونصف من اعتقالها، دام "الاحتفال" مدّة ساعة، تخلّله شتم الأسيرة وابنها الشهيد. بقيت الأسيرة ما يقارب (8) ساعات على الكرسيّ دون حركة، وكانت تتعرّض للضرب كلّ ربع ساعة، وعندما طلبت الذهاب للحمّام قالوا لها: "اعمليها على حالك".[40]

خضعت للتحقيق مدّة أربعين يومًا، بمعدل (4-10) ساعات يوميًّا، تعرّضت خلالها للضرب على الظهر والوجه، والتهديد باعتقال أبنائها وتخريب منزلها، كما كانوا يشتمونها ويسألونها أسئلة خاصّة جدًّا، وفيها إيحاءات جنسيّة، مثل: "كيف بتنامي مع جوزك؟"، كما تُركت في بداية التحقيق مدّة أربعة أيّام دون طعام، مكتفية بالمياه من الحنفية. وأشارت إلى أنّهم كانوا يأتون ويسألونها عن صحن الطعام، رغم أنّهم لم يحضروا لها طعامًا؛ ما جعلها تشعر بالسخرية والإذلال النفسيّ، إضافة إلى ذلك جاءتها الدورة الشهريّة، طلبت على أثرها من السجّانين فوطًا صحّيّة إلّا أنّهم رفضوا إحضارها، كما طلبت مسكّنًا للألم ورفضوا أيضًا إحضاره، وبالنتيجة بقيت مدّة ستّ ساعات في التحقيق دون فوط صحّيّة؛ ما أدّى إلى اتّساخ بنطالها. وبعد انتهاء التحقيق طلب المحقّق إعطاءها فوطًا صحّيّة، فأعطوها ثلاث فوط فقط لمدّة 5 أيّام، ولم يتمّ تبديل ملابسها التي اتّسخت. أحضروا لها منشفة و(بيجاما)، وملابس داخليّة بعد خمسة عشر يومًا من الاعتقال، وسمحوا لها بالاستحمام، ولكن بالمياه الباردة. كما تعرّضت لتفتيش مهين وعارٍ حوالي خمس مرّات؛ إذ يتمّ الدخول إلى الزنزانة المتواجدة فيها، وإجبارها على خلع ملابسها كافّة، يليها إمساك صدرها، وفتح ما بين رجليها والنظر بينهما.

للاطلاع على الشهادة كاملة، أنظر:
(https://drive.google.com/file/d/14TxUOT6bbeiV_RZe37ZiYvER3ZvonZyp/view).

[40] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (ح) بتاريخ 6 تشرين الثاني 2025.

يتّضح جليًّا ممّا سبق تحويل قوّات الاحتلال التعذيب إلى أداة قتل بطيء، تستنزف من خلالها الضحيّة جسديًّا ونفسيًّا على نحو متدرّج وممنهج. وفي هذا السياق، أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتّحدة، في ملاحظاتها الختاميّة بشأن التقرير الدوريّ السادس (لإسرائيل)"، عن قلقها البالغ إزاء تقارير تفيد بوجود نمط واسع من التعذيب وسوء المعاملة، بما يرقى إلى مستوى سياسة فعليّة.[41]

كما وثّق التقرير المشترك المقدّم في 13 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2025 من قبل لجنة مناهضة التعذيب في (إسرائيل) وغيرها من المؤسّسات، أنماطًا متكرّرة من الضرب الشديد، والإخضاع لأوضاع جسديّة مؤلمة لفترات مطوّلة، والحرمان من النوم، والتجويع، والتقييد المستمرّ بالأصفاد، والعزل الانفراديّ، والقيود المشدّدة على لقاء المحامين والزيارات العائليّة، إلى جانب تقييد الوصول إلى الرعاية الطبّيّة وتأخير العلاج. وأكّد التقرير أنّ هذه الممارسات ليست تجاوزات فرديّة معزولة، بل تجسّد نمطًا متكرّرًا يجري في سياق منظّم يمنحها طابعًا مؤسّسيًّا.[42]

إضافة إلى ذلك، أشار تقرير صادر عن مكتب الادّعاء العام الإسرائيليّ إلى الظروف القاسية والصعبة التي يعيشها الأسرى داخل أماكن الاحتجاز، بما في ذلك الاكتظاظ الشديد، والحرمان من الغذاء والماء الكافي، وقلّة النظافة، والتدهور الصحّيّ الناتج عن الحرمان من العلاج، وهو ما يعكس تحوّل التعذيب إلى أداة قتل بطيء.[43]

تعكس هذه المعطيات، الصادرة عن جهات رسميّة وغير رسميّة، وجود مؤشّرات جدّيّة على أنّ الانتهاكات لم تكن أحداثًا عرضيّة، بل اتّخذت طابعًا ممنهجًا ومنظّمًا؛ الأمر الذي يعزّز توصيفها القانونيّ جريمةَ إبادةٍ جماعيّة، وجرائم حرب، وجرائم ضدّ الإنسانيّة، وتستوجب التحقيق والمساءلة الدوليّة.

[41] الأمم المتّحدة - لجنة مناهضة التعذيب، "الملاحظات الختاميّة بشأن التقرير الدوريّ السادس لإسرائيل"، منشور على: (https://tinyurl.com/4s2pvpz3).

[42] Public Committee Against Torture in Israel (PCATI), Adalah, HaMoked, Physicians for Human Rights-Israel (PHRI), Parents Against Child Detention (PACD), “Torture as State Policy: Abuse of Palestinian Detainees in Israel and the Absence of Accountability Since October 7, 2023”, 13 October 2025 (https://tinyurl.com/2nj3tvhr).

[43] The Public Defender’s Office (Israel), “Detention Conditions in Israel Prison Service’s Facilities: A Special Report Following the Emergency Detention Situation”, February 2024 (Report No. 48) (https://tinyurl.com/whcvne53).

الجرائم الطبّيّة: انتهاكات جسيمة تهدّد حياة الأسرى

تشكّل الجرائم الطبّيّة إحدى أخطر الجرائم وأكثرها انتشارًا في السجون الإسرائيليّة، فعلى مدار السنوات الماضية وثّقت مؤسّسة الضمير آلاف الحالات التي تعرّضت لجرائم طبّيّة متعمّدة نتج عنها الارتقاء، أو أضرار جسديّة جسيمة ودائمة، أو فقدان أحد الأطراف، أو ضعف كبير في إحدى الحواسّ، الذي قد يصل في بعض الحالات إلى فقدان الحاسّة بالكامل. وتتمثّل هذه الجرائم في ممارسات ممنهجة تشمل الإهمال الطبّيّ المتعمّد، والحرمان من العلاج المناسب، أو المماطلة في تقديمه، واستغلال المرض وسيلةَ تعذيبٍ وقمع، إضافة إلى الظروف البيئيّة والصحّيّة القاسية التي تؤدّي إلى تفاقم الأوضاع الصحّيّة للأسرى.

وفي ظلّ غياب الرقابة وضعف آليّات المحاسبة، تحوّلت السجون إلى بيئة خصبة لانتشار الأوبئة والأمراض المزمنة، والإعاقات الدائمة؛ ما جعل المعاناة الصحّيّة جزءًا من أدوات السيطرة والإخضاع، حيث أصبحت الأمراض أدوات إضافيّة للتعذيب، وقد أدّى حرمان الأسرى من أدوات النظافة الشخصيّة، وموادّ التنظيف والاستحمام، إضافة إلى نقص التعرُّض للضوء والتهوية بشكل كافٍ إلى انتشار الأمراض الجلديّة، وعلى رأسها مرض (السكابيوس)، الذي فتك بالأسرى. وقد جرى استغلال هذا المرض وتسليحه ليُستخدم أداةَ قمعٍ وتنكيلٍ بترك المصابين دون علاج ودون عزل، وبلا أيّ إجراء وقائيّ يحدّ من انتشار ومنع المرض؛ ما ضاعف من معاناتهم وآلامهم، وأدّى إلى انتشار هذا المرض على نطاق واسع بين الأسرى.

هذا ولم تكترث قوّات الاحتلال للحالة الصعبة التي كان يعاني منها بعض المواطنين، بل قاموا باعتقالهم من داخل دور الرعاية الصحّيّة، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار الإصابات الخطيرة التي كانوا يعانون منها؛ الأمر الذي أدّى إلى تفاقمها، فقد تمّ اعتقال العديد من المرضى مِن على أسرّة العلاج، دون إتمام العلاج المقرّر لهم، وتعرّضوا بعد ذلك للضرب العنيف خلال التحقيق الميدانيّ، أو خلال النقل، أو بفترة الاحتجاز، دون مراعاة أوضاعهم الصحّيّة، وفي العديد من الحالات كان الاعتداء موجّهًا بشكل متعمّد نحو أماكن الإصابة، كما تعرّضوا لاحقًا خلال فترة اعتقالهم لإهمال طبّيّ جسيم، أدّى بالنهاية إلى فقدان أحد أطرافهم أو ارتقائهم؛ ما يشكّل جرائم مركّبة تبدأ في استهدافهم، ثمّ الاعتداء عليهم بشكل وحشيّ، وحرمانهم من الرعاية الطبّيّة اللازمة، انتهاءً بارتقائهم واحتجاز جثامينهم.

في هذا الصدد يشير الأسير (م.و) الذي تمّ التحقيق معه ميدانيًّا قبل نقله إلى معسكرات الاحتلال، إلى تعرّضه للضرب خلال هذا التحقيق على الوجه والظهر والرأس بالأدوات كافّةً، كالعصيّ، والأيدي، والأرجل، مع التركيز على مكان إصابةٍ تعرّض لها سابقًا: "كان لديّ جرح سابق في رجلي اليمين وهو جرح عاديّ، عندما شاهدوا الجرح على رجلي أخد أحد الجنود بالضغط عليه بيده، كنت أتألّم كثيرًا، حقّقوا أيضًا مع أخي بذات الطريقة".[44]
وقد رافقت سياسة الإهمال الطبّيّ الأسرى في جميع مراحل احتجازهم، بدءًا من لحظة اعتقالهم الأولى وحتّى لحظة الإفراج عنهم، ففي العديد من الحالات تمّ إطلاق النار على الشخص المراد اعتقاله، وإصابته إصابة مباشرة وحَرِجة، رافقها إهمال طبّيّ جسيم؛ ما خلّف لدى المعتقل أضرارًا دائمة.

أمّا الأسير (و.غ) الذي اعتُقل بتاريخ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2024 عن حاجز البحر في قطاع غزّة، نقل عقبها إلى معسكر (سديه تيمان)، فقد أفاد: "أعاني من بتر في رجلي اليمنى من القدم، وكانت رجلي منيحة لكن يجب أن أتابع العلاج، لأنّ العصب مبتور حيث بترت رجلي في الحرب، تعرّضت للتحقيق (9) مرّات بمعدل مرّتين أسبوعيًّا، كان الضرب مستمرًّا من المحقّقين، حيث كانوا يضربوني بأيديهم على جوانبي وعلى رأسي، وكانوا يشعلون المكيّف على البارد جدًّا داخل غرفة التحقيق، كما وشُبحت مرّة واحدة دون أيّ مراعاة لوضعي الصحيّ كشخص مبتور القدم، حيث لم أتلقَّ العلاج، ولم يراعوا ذلك أثناء التحقيق، ولم أنقل إلى العيادة نهائيًّا، كما أنّه كنتيجة لكمّيّة الضرب التي تلقّيتها على رأسي والكفوف على وجهي، قلّ السمع عندي بنسبة أكثر من 50%".[45]

إضافة لما سبق، أكّدت الأسيرة (د.ح) التي اعتقلت بتاريخ 29 كانون الثاني/ يناير 2025 على سياسة الإهمال الطبّيّ في سجن (الدامون)؛ إذ أفادت: "أيّ أسيرة كانت تشتكي من ألم كانت تُقابل بالإهمال. في العيادة كانوا يقولون لنا: "اشربوا مياه"، أو يعطوننا حبّة (ديكسمول). مرّة واحدة فقط خرجتُ إلى الطبيبة بسبب إنفلونزا وألم في الحلق، فقالت لي: "اشربي مي، ما فيكي إشي". لا يتمّ علاج أيّ حالة إلّا أمراض الضغط والسكّريّ والدهنيّات، أمّا غير ذلك فكنّا نُتّهم بالتمثيل. وأيّ أسيرة تطلب علاجًا عبر المحكمة تتعرّض للمضايقة من ضابط السجن والسجّانات".[46]

[44] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.و) بتاريخ 9 شباط 2025.
[45] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (و.غ) بتاريخ 9 شباط 2026.
[46] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (د) بتاريخ 28 شباط 2026

الأطبّاء والممرّضون جزء لا يتجزّأ من منظومة القمع داخل السجون

شكّل الأطبّاء والممرّضون جزءًا لا يتجزّأ من منظومة القمع والاضطهاد داخل السجون، من خلال أفعال وممارسات متراكمة ترقى إلى مستوى الانتهاك الجسيم للحقّ في الصحّة، وتُظهر نمطًا ممنهجًا من التواطؤ مع سوء المعاملة والتعذيب. فقد بدأ ذلك منذ لحظة الاحتجاز الأولى، حيث لم يُجرِ الأطبّاء الفحص الطبّيّ الأوليّ على نحو جدّيّ، واقتصر دورهم على طرح أسئلة شكليّة حول الحالة الصحيّة للأسرى، والأمراض التي يعانون منها، دون إجراء فحوصات طبّيّة فعليّة، أو توثيق الإصابات القائمة، بما فيها الإصابات الناتجة عن التعذيب.

في هذا السياق أفاد الأسير (أ.ج) الذي اعتُقل بتاريخ 21 آذار/ مارس 2024 من مستشفى الشفاء بقطاع غزّة: "وصلنا إلى (بركسات) تسمّى (سديه تيمان) تابعة للجيش. أوّل ما دخلنا أجروا لنا فحصًا طبّيًّا. كنت قد تلقيت ضربة قويّة في عيني قبل وصولي إلى (سديه تيمان) من أحد الجنود، حيث جاء جنديّ وضربني برجله ضربة قويّة في عيني اليمنى، فبدأت تنزف، وكانت بحاجة إلى غرز. في الفحص الطبّيّ لم يفعلوا شيئًا، فقط أخذوا اسمي وسألوا بعض الأسئلة الطبّيّة، وتركوا عيني تنزف حتى نشفت لوحدها، وحتّى الغمّامة كانت مليئة بالدم، وبقي الدم في الغمّام على عيني دون غسيل، لمدّة تقارب ثلاثة أشهر".[47]

وتواصلَ هذا النمط عبر الامتناع عن متابعة الحالات المرضيّة بين الأسرى، ورفض تقديم العلاج عند طلبه، رغم علم الطواقم الطبّيّة بخطورة الأوضاع الصحّيّة. وعلى الرغم من الواجب القانونيّ والمهنيّ الملقى على عاتق الأطبّاء في توثيق حالات التعذيب، وسوء المعاملة، والإبلاغ عنها، فإنّ ذلك لم يحدث إلّا في حالة واحدة فقط من بين آلاف الحالات؛[48] ما يعكس إخلالًا جسيمًا بواجب الإبلاغ، ويُشكّل بحدّ ذاته صورة من صور التواطؤ.

كما أنّه، ورغم تدهور الحالة الصحّيّة لبعض الأسرى لمستويات خطيرة استدعت نقلهم إلى مستشفيات خارجيّة، فقد كانت إعادتهم إلى السجون تتمّ في اليوم ذاته، دون استكمال العلاج المقرّر لهم أو ضمان تعافيهم، ودون أيّة متابعة طبّيّة لاحقة، في انتهاك صريح لحقّهم في العلاج واستمراريّته.

ولم يعمل الأطبّاء على ضمان توفير حدّ أدنى من الظروف الصحّيّة الملائمة للأسرى، رغم شهادتهم المباشرة على سياسة التجويع المفروضة، وعلى الظروف الصحّيّة القاسية داخل السجون، بما في ذلك الاكتظاظ، وانعدام النظافة، وانتشار الأوبئة والأمراض الجلديّة، وعلى رأسها مرض الجرب (السكابيوس). وقد أدّت هذه الممارسات، مجتمعة، إلى تدهور واسع في صحّة الأسرى، وارتقاء عدد كبير من الأسرى داخل أماكن الاحتجاز.

ولم يقتصر دور الأطبّاء والممرّضين على الإهمال والتقصير، أو الامتناع عن العلاج، بل تجاوز ذلك إلى المشاركة الفعليّة في الاعتداء الجسديّ على الأسرى؛ ما يشكّل خرقًا صارخًا لأخلاقيّات المهنة الطبّيّة، وانتهاكًا جسيمًا للقانون الدوليّ الإنسانيّ، ويضع هؤلاء الطواقم في موقع الشريك المباشر في منظومة الانتهاكات.

[47] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (أ.ج) بتاريخ 18 كانون الثاني 2026.
[48] للمزيد عن هذه الحالة، راجع حالة الأسير (س.ع)، المنشورة في ورقة معسكر (سديه تيمان) الصادرة عن مؤسّسة الضمير، ص 33 (https://addameer.ps/ar/media/5480).

ومن بين الأسرى الذين شهدوا على تواطؤ المنظومة الطبّيّة، الأسير (م.ز) الذي أفاد بتعرّضه للضرب من قبل طبيب في سجن (عوفر): "اقتادوني إلى الطبيب، وكان يلبس الروب الأبيض الخاصّ بالطبيب، وضربني برجليه في الصدر. كان الضرب تلقائيًّا دون أن أتكلّم، ولم يفحصني، وعندما ضربني لم أجب على أسئلته الطبّيّة؛ خوفًا من أن يضرب أكثر".[49] وأكّد الأسير (ج.ك) ما سبق؛ إذ أفاد بأنّه في سجن النقب لم يكن أحد يجرؤ على طلب الذهاب إلى العيادة؛ فكلّ من كان يطلب كان يتمّ الاعتداء عليه، بل إنّ الممرّض نفسه كان يشارك في هذه الاعتداءات، فقد شهد الأسير المذكور على تعرّض عدد من الأسرى للضرب على أيدي أحد الممرّضين.[50] وفي السياق ذاته، شهد الأسير (أ.ج) على تعرّضه للضرب على يد طبيب في مركز تحقيق عسقلان، إذ أفاد: "عندما أخذوني إلى الفحص الطبّيّ، أخبرتهم أنّني أعاني سابقًا من جرثومة في المعدة، وفجأة قام الطبيب بضربي في بطني، وكان يلبس لباسًا أبيض ومدنيًّا، وقال لي روح، وعندما نقلوني إلى التصوير، ضربني أحد السجّانين لكمة في حلقي، ففقدت صوتي وأصبح ضعيفاً، وكنت أواجه صعوبة في الكلام لفترة طويلة، ولازلت أعاني منها"،[51] وعلى الرغم من اختلاف أماكن احتجاز الأسرى سابقي الذكر، إلّا أنّ نمط الاعتداءات التي تعرّضوا لها واحد؛ ما يدلّل على طبيعتها المؤسّسية.

كما تحوّل الطريق إلى العيادة إلى مسارٍ للعقاب والمعاناة، أشبه بدربٍ من دروب الموت البطيء، وفقًا لما وصفه الأسير محمد قاعود، فقد شكّلت "خطورة الطريق إلى الطبيب أحد الكوابح التي تحول بين حاجة الأسرى المُلحّة إلى الرعاية الطبّيّة وبين طلبهم لها، حتّى بات الأسير يرى أنّ التعايش مع وجع واحد خير له من أن يتعايش مع ألف وجع. لذلك يفضّل الأسير الموت من الألم على أن يطلب الرعاية الطبّيّة، ويموت من بطش الجنود في الطريق إلى الطبيب".[52]

علاوةً على ذلك، تعرُّض الأسرى للاعتداء عند اعتراضهم على سياسة الإهمال الطبّيّ، أو مطالبتهم بحقّهم في العلاج، بهدف فرض الإهمال الطبّيّ وتحويله إلى سياسة أمر واقع، وبذلك أفاد الأسير (ح.أ): "سجن النقب يشبه (غوانتانامو). أذكر قمعة من أشدّ ما عشته، وكان بتاريخ 5 أيّار/ مايو 2024 في قسم (12)، حيث كان معنا شاب مريض بالجرب (السكابيوس)، وكان وضعه الصحّيّ سيّئًا. اعترض الأسرى أثناء عدد الظهر للمطالبة بالعلاج. فجأة ضرب إنذار القسم، ودخلت وحدات بأعداد كبيرة، يفوق عددها عدد الأسرى، وكان معهم مدير السجن. أجبرونا على الاستلقاء على بطوننا، مقيدين من الخلف، وصاروا يمشون فوقنا، ويضربوننا بالهراوات وأسلاك الكهرباء وأعقاب البنادق. تعرّضت لضربة على صدري قويّة سبّبت ألمًا قويّا جدًّا. استمرّ هذا القمع حتّى تعداد المساء تقريبًا".[53]

[49] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (م.ز) بتاريخ 10 كانون الثاني 2025.
[50] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ج.ك) بتاريخ 30 تشرين الثاني 2023.
[51] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (أ.ج) بتاريخ 18 كانون الثاني 2026.
[52] محمد قاعود، "وحوش بزيّ أطبّاء.. شهادتي عن سجن (سدي تيمان)، 16 تمّوز 2025 (https://tinyurl.com/54rbaez3).
[53] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.أ) بتاريخ 17 كانون الأوّل 2025.

عيادة سجن الرملة: رعاية غائبة وجرائم مستمرّة

"هناك (في عيادة سجن الرملة) الأرواح تنتظر ملك الموت بفارغ الصبر، وتشعر أنّه على وشك الأخذ بيدها، والرحيل من وسط هـذه الأدغال التي تناوشته فيها وحوشها".[54]

حوّلت دولة الاحتلال السجون الإسرائيليّة إلى مكانٍ ينتظر فيه الأسرى الموت، وبخاصّة عيادة سجن الرملة التي لا تمتّ للعيادة بصلة؛ فهناك لا تبدو الجدران سوى شواهد صامتة على الألم، ولا تتحوّل الأسرّة إلى مواضع علاج بقدر ما تغدو محطّات انتظار أخيرة بين الحياة والرحيل. في هذا المكان الخانق، تتلاشى الحدود بين السجن والمقبرة، وتفقد العيادة معناها الإنسانيّ، ليغدو الانتظار هو العنوان الأبرز، انتظارًا مثقلًا بالألم، ومعلّقًا على خيطٍ واهٍ من الأمل.

[54] وليد الهودلي، "مدافن الأحياء"، 9-10.

تظهر شهادات الأسرى أنّ قوّات الاحتلال لا تتعامل مع الأسرى المرضى وفقًا لحالتهم الطبّيّة؛ بل على العكس تمامًا، تقوم باستغلال أوضاعهم الصحّيّة لتكريس الإبادة الجماعيّة داخل السجون الإسرائيليّة، وخاصّة في عيادة سجن الرملة؛ ما أدّى إلى ارتقاء عدة أسرى فيها، دون احتساب الأسرى الذين ارتقوا لاحقًا في المستشفيات الخارجيّة، بعد نقلهم من العيادة إليها.

وعلى الرغم من ظروف العيادة بالغة الصعوبة، إلّا أنّها زادت سوءًا بعد بدء جريمة الإبادة الجماعيّة، ففي يوم 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، اقتحم السجّانون الغرف في عيادة الرملة، وقاموا بمصادرة جميع ما فيها، بما في ذلك الأدوية، والفحوصات، والصور الخاصّة بالأسرى، تلاها إلغاء مواعيد لأسرى كان يجب أن ينقلوا إلى المستشفيات، معلّلين بأنّ "المعاملة الآن اختلفت، وعندما نرى أحد على وشك الموت ننقله إلى المستشفى، ما دون ذلك لا يوجد نقل"، وحتّى الأطبّاء المختصّون الذين كانوا يتابعون حالة المرضى كلّ أسبوع أو أسبوعين، أصبح حضورهم يقتصر على كلّ شهرين أو ثلاثة.[55]

ومن بين تلك الحالات التي ارتقت نتيجة الإهمال الطبّيّ في عيادة سجن الرملة، الأسير الشهيد رأفت أبو فنونة (34 عامًا، من قطاع غزة). كان أبو فنونة قد اعتُقل بتاريخ 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، ليُعلن عن ارتقائه يوم 26 شباط/ فبراير 2025، وطوال هذه المدّة لم تُفصح سلطات الاحتلال عن تفاصيل بشأن مصيره، أو السماح بزيارته، وبحسب المعطيات المتوفّرة من الأسرى الذين رافقوه، فإنّ المعتقل أبو فنونة مكث في سجن (الرملة)، حيث كان يعاني من (7) تقرّحات في ظهره نتيجة لإصابته بشظايا صاروخ قبيل اعتقاله، ورغم شدّة التقرّحات العميقة التي كانت تفتك بجسده، فقد كانوا يرفضون معالجتها، أو حتّى تغيير الضمّادات له، إذ كان الأسرى من يقومون بذلك. كان هزيلًا إلى حدّ كبير، وفي الأيّام الأخيرة التي سبقت ارتقائه ظهر انتفاخ كبير في رجليه. وعلى الرغم من وضعه الصحّيّ الحَرِج فقد كانوا دائمًا يرفضون رفضًا قاطعًا فحصه، أو تقديم الرعاية اللازمة له، وكان يقضي معظم وقته ممدّدًا، وكانت ترتفع حرارته في أغلب الأوقات دون أيّ علاج حقيقيّ. هذا ونادرًا ما كانوا ينقلونه إلى المستشفى، وحتّى عندما يحدث ذلك لا يمكث هناك أكثر من يوم واحد فقط.[56]

وعلى الرغم من التدهور الكبير الذي سبق ارتقائه بيومين، والذي رافقه طلب الأسرى مرارًا وتكرارًا نقله إلى المستشفى لتلقّي الرعاية الطبّيّة التي يحتاجها، إلّا أنّ جميع هذه المطالبات قوبلت بالرفض. كان أبو فنونة في وقت سابق قد توقّف تمامًا عن الأكل والشرب، وأصبح يعتمد فقط على الإبر المغذّية للبقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، وفي اليومين الأخيرين، توقّفوا حتّى عن إعطائه المغذّيات، وكأنّ ما يجري كان عمليّة قتل بطيء ومتعمّد.

وفي الساعات التي سبقت ارتقائه، أصبح تنفُّسه ضعيفًا جدًّا، ولم يكن يتحرّك إطلاقًا، وبالنتيجة قاموا بإخراجه من الغرفة، ووضعوه على سرير في الخارج، عقبها أحضروا بعض الأجهزة وفحصوه بشكل سريع، ثمّ نقلوه إلى العيادة حسب اعتقاد الأسرى الذين رافقوه، ليعلن لاحقًا عن ارتقائه.

لا يمكن النظر إلى حالة الشهيد أبو فنونة على أنّها مجرد إهمال طبّيّ، بل امتداد لجريمة الإبادة الجماعيّة التي تمارسها سلطات الاحتلال داخل السجون الإسرائيليّة، فحرمانه المتواصل من الرعاية الطبّيّة، وتركه يعاني من تقرّحات عميقة، وانتفاخ شديد في الأطراف، ونحول قاتل، يُظهر وجود نيّة متعمّدة لإلحاق الضرر الجسديّ والنفسيّ الشديد به.

[55] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (إ.ر) بتاريخ 15 آذار 2025.
[56] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.ج) بتاريخ 10 آذار 2026.

سبق ارتقاء أبو فنونة ارتقاء أسرى عدّة في سجن الرملة، منهم الأسير الشهيد عزّ الدين البنّا (40 عامًا، من قطاع غزة)، الذي ارتقى بتاريخ 20 شباط/ فبراير 2024. عانى البنّا من إعاقة حركيّة، ومن جروح عميقة، وفتحات كبيرة في ظهره، ليتعرّض بعد اعتقاله لتعذيب شديد في معسكر (سديه تيمان)، قبل نقله إلى عيادة سجن الرملة، فبعد يومين من نقله إلى العيادة، تفاقمت حالته الطبّيّة بشكل كبير حتّى وصلت درجة حرارته إلى (41) درجة مئويّة، وكان جسمه يرتجف بشدّة، تكلّم الأسير المسؤول عن الأسرى مع الطبيب، وطلب نقله إلى المستشفى وكانت حالته تتدهور بسرعة. وفي حوالي الساعة الثامنة والنصف مساءً، ارتقى البنّا قبل أن يُنقل إلى المستشفى.

وفي العيادة ذاتها مكث الأسير الشهيد وليد دقّة (62 عامًا، من الأراضي الفلسطينية المحتلة) لمدة طويلة، الذي شُخِّصت حالته عام 2022 بإصابته بنوع نادر من سرطان نخاع العظام، وعانى منذ ذلك الحين من سياسة الإهمال الطبّيّ المتعمّد من قبل مصلحة السجون الإسرائيليّة، وعلى أثر ذلك بدأت حالته بالتدهور بشكل كبير، ونصح الأطبّاء بإجراء عمليّة زراعة نخاع العظم، ونقله إلى بيئة نظيفة، لكنّ مصلحة السجون تجاهلت مطلب الأطبّاء، وأبقته في السجن في ظروف مادّيّة غير ملائمة لوضعه الصحيّ، ليرتقي بتاريخ 7 نيسان/ أبريل 2024.[57]

لا يمكن النظر إلى ما حدث مع الأسرى على أنّه مجرّد إهمال طبّيّ، فقد كانوا يتعرّضون لنمط متكرّر ومنهجيّ من الجرائم الطبّيّة. على الرغم من الوضع الصحّيّ الحرِج الذي كانوا يعانون منه، أبقت سلطات الاحتلال على احتجازهم دون تقديم الرعاية الطبّيّة اللازمة أو العلاج العاجل؛ ما أدّى إلى تدهور كبير في حالتهم الصحّيّة وحرمانهم من النقل إلى المستشفى لتلقّي التدخّلات الطبّيّة الضروريّة.

هذا النمط من السلوك لا يمثّل تقصيرًا فرديًّا أو مهنيًّا، بل يشكّل سياسة ممنهجة تهدف إلى إهلاك الأسرى جسديًّا ونفسيًّا. وعندما يستهدف هذا السلوك مجموعة معيّنة من الأسرى بشكل متكرّر ومنظَّم، فإنّه يرقى إلى الإبادة الجماعيّة وفق المعايير الدوليّة، حيث تُستخدم الممارسات الطبّيّة المتعمّدة، والإهمال الشديد أداةً لإلحاق الموت، والمعاناة الشديدة بالمجموعة المستهدفة.

[57] للمزيد عن الأسرى الذين ارتقوا في سجون الاحتلال بعد السابع من تشرين الأوّل 2023، راجع: (https://addameer.ps/ar/media/5530) و (https://addameer.ps/ar/media/5332).

بين الرصاص والإهمال الطبّيّ .. معاناة الأسير (م.ف) داخل عيادة سجن الرملة

تمّ اعتقال الأسير (م.ف) بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024 في حوالي الساعة العاشرة ليلًا ، بعد إطلاق رصاصات عدّة عليه، وإصابته إصابات بليغة، من بينها إصابة في الحوض تسبّبت بكسر، إضافة إلى إصابة في يده اليمنى تسبّبت في تمزّق في أوتار إصبعَي الإبهام والسبّابة؛ الأمر الذي أفقده القدرة على تحريكهما، كما أصيب في المثانة، ولا يزال يتلقّى العلاج على أثرها، ويضطرّ لاستخدام أكياس طبّيّة؛[58] إذ تمّ تركيب ثلاثة أنابيب طبّيّة (برابيش) في جسده؛ اثنان موصولان بالكليتين من الخلف، وواحد من منطقة البطن؛ وبسبب هذه الحالة لا يستطيع إخراج البول بشكل طبيعيّ، بل يتمّ تصريفه عبر هذه الأنابيب.[59] وقد عانى المعتقل معاناة شديدة بسبب هذه الأنابيب، إذ لم يكن يتمّ تغييرها بشكل دوريّ، وكانت كثيرًا ما تغلق؛ ما يمنعه من إخراج البول ويسبّب له آلامًا شديدة وضغطًا صحيًّا كبيرًا. وكان يبلّغ السجّانين والجهات المسؤولة بشكل متكرّر بضرورة التدخّل الطبّيّ، إلّا أنّ ذلك قوبل بالإهمال وعدم الاستجابة.

وفي بعض الحالات، وبسبب انسداد الأنابيب واستمرار معاناة المعتقل، اضطرّ الأسير المسؤول عن المرضى إلى محاولة فتحها عبر ضخّ الماء باستخدام (سرنجة)، رغم إدراكه أنّ هذا الإجراء قد يشكّل خطأً طبيًّا. وقد حدث أنّ قامت إحدى الممرّضات بالإجراء نفسه. وبعد ذلك أصيب المعتقل بالتهاب حادّ، وارتفعت درجة حرارته إلى (42) درجة مئويّة، ووصلت حالته إلى مرحلة خطيرة كادت تودي بحياته؛ ما استدعى نقله إلى المستشفى. وقد أكّد الطبيب المختصّ في المستشفى ضرورة تغيير هذه الأنابيب الطبّيّة مرّة كلّ شهر، وشدّد على منع ضخ الماء فيها بشكل قاطع. علمًا بأنّ الأسير المسؤول كان قد لجأ إلى هذا الإجراء فقط بعد أن شاهد إحدى الممرّضات تقوم به. وعلى الرغم من خطورة حالته الصحّيّة، وحاجته إلى تدخّل جراحيّ، فقد تمّ رفض إجراء العمليّة له؛ الأمر الذي فاقم معاناته الصحّيّة.

ولم تأخذ قوّات الاحتلال الوضع الصحّيّ الحرج الذي يعاني منه بعين الاعتبار، بل قاموا بالاعتداء عليه، ففي أحد الأيّام دخل سبعة سجّانين إلى الغرفة التي كان يتواجد فيها، وقيّدوا يديه إلى الخلف وقيّدوا رجليه، واعتدوا عليه بالضرب المبرح بالعصيّ واللكمات والركلات. نُقل بعدها إلى العزل الانفراديّ، وبقي أسبوعًا فيه، وكان يُحظر على أيّ من الأسرى مساعدته، على الرغم من حاجته الملحّة لتلك المساعدة، أعادوه ليوم واحد للعيادة، حيث كانت عيناه منتفختين من شدّة الضرب، وكانت الأنابيب الطبّيّة تُخرج دمًا من جسده، وكان جسده مليئًا بالكدمات.

في السياق ذاته يصف الأسير (ي.ه) لحظة اعتقاله التي تمّت في ساعات فجر يوم 12 آب/ أغسطس 2024، حيث كان نائمًا في منزله عندما سمع صوت انفجار، أعقبه اقتحام الجنود منزله برفقة كلاب وإطلاق النار عليه، أصيب برصاصة واحدة في رجله اليسرى، واتّضح بعد ذلك إصابته برصاصتين برجله اليمنى أيضًا، حيث لم يشعر بهما نتيجة فقده الوعي، وبحسب إفادة الأسير، أُجريت له عمليّتان جراحيّتان، إلّا أنّ العمليّة في رجله اليسرى لم تُجرَ كما ينبغي؛ ما استدعى إعادة إجرائها.[60]

وقد شهد أحد الأسرى على جريمة طبّيّة مؤلمة ارتُكبت بحقّ (ي.ه)، فبعد (8) أشهر أجروا له عمليّة إضافيّة قاموا خلالها بقصّ (4) سم من رجله، فأصبحت إحدى رجليه أطول من الأخرى. وعندما جاء وقت إزالة السياخ من رِجله، لم يعطوه مخدّرًا؛ إذ حضر الطبيب إلى الغرفة دون أيّ سابق إنذار، وأمسك رِجل الأسير المذكور،

[58] من زيارة المحامي للأسير (م.ف) في عيادة الرملة بتاريخ 19 أيّار 2025.
[59] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.ج) بتاريخ 10 آذار 2026.
[60] من زيارة المحامي للأسير (ي.ه) في عيادة الرملة بتاريخ 19 أيّار 2025.

وبدأ بإزالة السياخ بيده داخل الغرفة، حتّى امتلأت الغرفة بالدماء، ونظرًا لقسوة المشهد ووحشيّته خرج السجّانون من الغرفة؛ لأنّ "الغرفة أصبحت كالمسلخ"، كما وصفها الأسير الذي شهد على الحادثة، وأخذ الأسير (ي.ه) يصرخ من شدّة الألم، عقبها حرمانه من أيّ مسكّن على الرغم من عدم قدرته على النوم من شدّة الألم، وفي أحيان قليلة كانوا يعطونه مسكّنًا للألم خفيفًا جدًّا، لا يُحدث أيّ مفعول يُذكر.[61]

يتّضح من المعطيات السابقة أنّ المعتقلين يعانون من نمط ممنهج من الإهمال الطبّيّ المتعمّد داخل السجون، حيث يُحرَم المرضى من العلاج والرعاية اللازمة، إلّا عند بلوغ حالتهم مرحلة حرجة تهدّد حياتهم بشكل مباشر. هذا التدهور المتعمّد في تقديم الرعاية الطبّيّة يشمل تأخير الفحوصات الدوريّة، وتقليص حضور الأطبّاء المختصّين، وتأجيل أو رفض العمليّات الجراحيّة الضروريّة. نتيجة لذلك، تتفاقم الأمراض، وتزداد المضاعفات الصحّيّة؛ ما يؤدّي إلى معاناة جسديّة ونفسيّة شديدة للمعتقلين.

يشير هذا النمط من الإهمال الجسيم إلى وجود نيّة مباشرة لإلحاق الضرر الجسيم بالمعتقلين، ويشكّل تهديدًا مباشرًا لحياتهم؛ إذ يُترك المرضى دون تدخّل طبّيّ مناسب؛ ما يزيد من خطورة إصاباتهم وأمراضهم. وبذلك، لا يمكن اعتبار هذه المعاملة مجرد تقصير أو إهمال، بل تُعدّ جرائم مكتملة الأركان، تضع حياة المعتقلين في خطر، وتؤدّي إلى تفاقم معاناتهم الصحّيّة بشكل كبير، ويمكن أن تؤدّي إلى ارتقائهم بالنهاية.

الإهمال الطبّيّ يحوّل السكّريّ إلى مأساة: بتر قدم الأسير (ج.ص) داخل معسكر (سديه تيمان)[62]

تمّ اعتقال الأسير (ج.ص) بتاريخ 4 آذار/ مارس 2024 من مدينة حمد في خانيونس، ومنذ لحظة اعتقاله الأولى عانى من ظروف صعبة، ففي البداية تعرّض إلى تحقيق ميدانيّ وحشيّ؛ بهدف انتزاع اعترافات كاذبة منه، فخلال التحقيق تقدّم نحوه جنديّان، وقاما بضرب رأسه بالحائط نحو (13-15) مرّة؛ ما أدّى إلى سقوطه على الأرض، ليقوما بعدها بالاعتداء عليه بالضرب العنيف مرّات عدّة، نُقل بعدها إلى معسكر (سديه تيمان)، ونتيجة للضرب الذي تعرّض له في التحقيق الميدانيّ، أصيب في اليوم التالي من وصوله المعسكر بوعكة صحّيّة فَقَد خلالها القدرة على الحركة، وبعد نداءاته المتكرّرة، تمّ رفض طلبه في الحصول على علاج بحجّة عدم وجود علاجات للأسرى الجدد، استمرّ هذا الحال لأيّام عدّة، حيث أصابته في اليوم الثامن حمّى نتج عنها ارتفاع درجة حرارة بنسبة عالية، على أثرها قاموا بإعطائه (أكامول) فقط، وكان يفقد الوعي من شدّة ارتفاع درجة الحرارة، استيقظ في اليوم التالي ليكتشف وجود كمّيّة كبيرة من الدم تحته، فقد كانت رجله مجروحة من باطن القدم، وكان الجرح مفتوحًا إلى حدّ انشقاق القدم إلى نصفين، ونظرًا لمعاناته من مرض السكّريّ لم يلتئم الجرح، وبعد نداءات الأسرى المتكرّرة، حضر الضابط وتمّ نقله بعد فترة وجيزة إلى المستشفى الميدانيّ في المعسكر، ثمّ إدخاله بعد ذلك لإجراء العمليّة مباشرة.

لاحقًا، خضع الأسير لسبع عمليّات تنظيف جراحيّ متتالية وبوتيرة متقاربة، بمعدّل عمليّة كلّ يوم أو يومين، وتحت التخدير الكامل، مع تقييده بالسرير من اليدين، وتعصيب عينيه، فيما كانت ساقاه مقيّدتين أيضًا، وقد ثُبّتت كلّ ساق إلى جانب من جانبي السرير.

[61] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ح.ج) بتاريخ 10 آذار 2026.
[62] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ج.ص) بتاريخ 25 تشرين الأوّل 2025.

وبعد سبعة أيّام من بقائه في المستشفى الميدانيّ، تقرّر نقله إلى مستشفى خارجيّ لم يُبلَّغ عن اسمه أو موقعه. تعرّض خلال عمليّة النقل للضرب والشتم داخل سيّارة الإسعاف، حيث جرى نقله مكبّل اليدين والقدمين، ومعصوب العينين على سرير الإسعاف. وعند وصوله المستشفى، أُدخل مباشرة إلى غرفة العمليّات دون إبلاغه بطبيعة الإجراء الجراحيّ، أو نوع العمليّة التي ستُجرى له. كما مُنع من التحدّث عن وضعه الصّحّيّ بشكلٍ كامل مع الأطبّاء، وبعد انتهاء العمليّة، جرى إعادته إلى المستشفى الميدانيّ التابع لمعسكر (سديه تيمان)، بقي هناك (5) أيّام، خلالها كان تغيير الضمّاد على جرحه يتمّ بشكلٍ متكرّر، وبعد انتهاء هذه الأيّام الخمسة، حضر طبيب "يُعرّف عن نفسه باسم ربيع" لمعاينة حالته، وأفاد له قائلًا: "جبريل رح نوديك على جرّاح كبير في مستشفى كبيرة". تمّ نقله في اليوم ذاته إلى المستشفى، وخضع لعمليّة إضافيّة، لا يعلم عنها أيّ تفاصيل، ثم أُعيد إلى المستشفى الميدانيّ، حيث واصلوا تغيير الضمّاد على جرحه، ومن ثمّ حضر طبيب وأخبره بوجود خطر على حياته في حال عدم بتر قدميه، وعليه اختيار رجليه مقابل حياته، مع عدم تقديم أيّ توضيحات بشأن السبب، وتمّ إخباره بوجوب التوقيع سريعًا على عمليّة البتر للقدمين، وبالنتيجة قام الأسير بالتوقيع دون تردّد خوفاً على حياته. وبعد يومين نُقل إلى المستشفى، وتمّت عمليّة بتر رجله اليمنى من تحت الركبة.

وبالرغم من الوضع الصحّيّ الحرج الذي كان يعاني منه الأسير المذكور، فقد تمّ اقتياده إلى التحقيق في معسكر (سديه تيمان) مرّات عدّة، ففي البداية تمّ التحقيق معه مدّة (6) ساعات، لاحقًا أجرت التحقيق معه الاستخبارات العسكريّة، تعرض خلالها للتعذيب داخل غرفة (الديسكو) لمدّة يومين، حضر خلالها ضابط ادّعى بأنّه يُدعى (جنرال سامي)، وهدّده بالاغتصاب عن طريق عصا. استمرّ اليوم الأوّل تحت التحقيق ما يقارب (8) ساعات، تعرّض خلالها للضرب أثناء تقييده على الكرسيّ الكهربائيّ، وكان مقيّدًا فيه، ووصلوا يديه ورجليه بأسلاك كهربائيّة، بقي (8) ساعات على هذا الحال، لم يتعرّض للكهرباء، لكنّه تعرّض للضرب من الجنود، (الكابتن) سامي الذي مسك رقبته وقام بإرجاعها للخلف على الكرسيّ، وكان هناك ضابط آخر ضربه (3) لكمات على وجهه. وبعد التحقيق اقتادوه إلى غرفة (الديسكو) لمدّة (24) ساعة، خلالها أعطوه الإنسولين فقط. وبسبب الظروف الصعبة داخل المعسكرات، وما تعرّض له من إهمال طبّيّ جسيم، لا يستطيع المشي حاليًّا، وقدمه اليسرى ضعيفة وفاقدة الإحساس إلى درجة كبيرة.

للاطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1GPDqI7i23ja-oxxoxskq88sdzxOpFTym/view?usp=sharing).

إنّ الجريمة الطبّيّة التي تعرّض لها (ج.ص) التي تمثّلت في إهمال جرح عميق لمريض سكّريّ، وعدم الاكتراث لطلبه بالعلاج لأيّام كثيرة، خلّفت لديه إعاقة دائمة تمثّلت ببتر رجله اليمنى، وضعف في رجله اليسرى. وهو حالة من عشرات الحالات التي تعرّضت للجريمة ذاتها.

(ص.ح) .. إهمال طبّيّ نتج عنه 35 عمليّة تنظيف جراحيّ، وعمليّة زرع بلاتين، وعمليّتي بتر في ساقه [63]

تمّ اعتقال الأسير (ص.ح) بتاريخ 18 آذار/ مارس 2024 من على سرير العلاج في مستشفى الشفاء بقطاع غزّة، حيث كان مصابًا بطلق ناريّ في رِجله اليمنى فوق الركبة، وكانت رجله اليسرى مصابة بخدش من رصاصة. اعتُقل وتمّ اقتياده إلى ساحة المستشفى، بقي في الساحة تقريبًا ساعة، تعرّض خلالها للضرب المبرح بالبواريد، وبأحذية الجنود على رجليه مكان الاصابة، كما تعرّض الأسير للإهانات والذلّ، إضافة إلى رشّ المياه الباردة عليه. ولم يكن يرتدي أيّ ملابس؛ إذ كان ينام على سرير المستشفى دون لباس نتيجة إصابته، وكان الأطبّاء يغطّونه فقط ببطّانيّة. وعند خروجه من المستشفى، ظلّ محتفظًا بالبطّانيّة على جسده، دون وجود أيّ ملابس تحتها.

وفي حوالي الساعة العاشرة مساءً من اليوم ذاته، جرى اعتقاله بعد أن كان قد أجرى ثلاث عمليّات سابقة في ساقه اليمنى، فيما كانت ساقه الأخرى ملفوفة بالكامل بضمّاد. مباشرة تمّ اقتياده إلى معسكر (سديه تيمان)، وصل في ساعات متأخّرة من ليل يوم الخميس، وكان لايزال دون ملابس نهائيًّا حتّى الداخليّة منها، ورفضوا إعطاءه البطّانيّة من المستشفى. على الفور تمّ نقله إلى المستشفى الميدانيّ في المعسكر، وكان لدى الأسير جرح كبير في ساقه اليمنى، يمتدّ من كفّة القدم حتّى الركبة، على الجانبين الأماميّ والخلفيّ، وكلا الجرحين كبيران ومفتوحان. وكان من المقرّر أن يخضع لعمليّة زرع بلاتين، ولكنّ اقتحام الجيش مستشفى الشفاء واعتقاله، حال دون إجرائها في ذلك الوقت. بقي في اليومين الأوّل والثاني في المستشفى الميدانيّ، فقط مقيّد اليدين والرجلين في السرير، ومعصوب العينين، دون إجراء أيّ فحوصات أو تغيير للجرح، بحجّة عدم وجود أطبّاء مختصّين يومَي الجمعة والسبت.

حضر أطبّاء عدّة يوم الأحد، أي بعد يومين من اعتقاله، كانوا يرتدون لباس الجيش وفوقه لباس الأطبّاء الأبيض. وعند معاينة إصابته، أمر الأطبّاء بتحويله على الفور إلى مستشفى (سوروكا). نُقل في اليوم ذاته إلى المستشفى مقيّد اليدين ومعصوب العينين. تمّ تخديره بالكامل، وأُجريت له عمليّة لتنظيف الجرح، ثمّ إعادته بعدها في اليوم ذاته إلى المستشفى الميدانيّ. ونتيجة لبقائه خمسة أيّام منذ بداية اعتقاله دون إجراء عمليّة تنظيف للجرح، اكتشف الطاقم الطبّيّ وجود ديدان على ساقيه، وتلف في أنسجة اللحم، حيث أُزيل بعضٌ من اللحم المتعفّن. حضر الأطبّاء في اليوم التالي، وحوّلوه مرّة أخرى لمستشفى (سوروكا) من أجل إجراء عمليّة زرع بلاتين. تمّ نقله في اليوم التالي إلى المستشفى، وتعرّض للضرب داخل الإسعاف من قبل الجنود المرافقين، حيث رافقه (3) جنود ومسعفان اثنان في الأمام، وكان يتعرّض طوال الطريق للضرب بعصيّ كهربائيّة، حيث كانوا يضعونها بجانب أذنه ويصعقونه بها، وكانت شدّة الكهرباء قويّة للغاية.

خضع في المستشفى لعمليّة زرع بلاتين في رجله اليمنى، وتمّت إعادته في اليوم ذاته إلى المستشفى الميدانيّ. بقي هناك 8 أيّام، وكانوا يغيّرون على الجروح دائمًا، لكنّهم كانوا يرفضون إعطاءه أيّ مسكّنات؛ ما جعله يتألّم كثيرًا من أثر العمليّة، ولم يعطوه أيّ مضادّ حيويّ، بل يُعطى محلولًا عندما يأتي الأطبّاء المتخصّصون لا المتواجدون في الميدانيّ بشكل دائم. وبعد (8) أيّام زاد وضع رجله سوءًا، وكان يُرى دود أبيض عندما يفتحون الجرح، وبالنتيجة حضر (4) أطبّاء متخصّصين، وأحضروا مترجمًا، الذي وضّح له ضرورة بتر رجله. رفض الأسير التوقيع على البتر، فأوضح له المترجم منحه ساعة للتفكير بالأمر. عاد الأطبّاء بعد ساعة، وسألوه مرّة أخرى عن موافقته على البتر، فأكّد رفضه في البداية. فقال له المترجم: "إذا لم تقطعها سأضعك رقمًا في مقبرة الأرقام"؛ ما اضطرّه إلى الموافقة على إجراء البتر تحت ضغط الظروف، والإكراه النفسيّ.

[63] مقابلة أجرتها مؤسّسة الضمير مع الأسير (ص.ح) بتاريخ 12 تشرين الثاني 2025.

تم نقله في اليوم ذاته إلى مستشفى (سوروكا)، كان معصوب العينين طوال الوقت، عند وصوله تمّ إعطاؤه (4) أوراق باللغة العبريّة، قال له المترجم: "إنّ الأطبّاء سيحاولون العلاج في حال استطاعوا، وفي حال عدم استطاعتهم سيبترونها". وقّع على الأوراق، وتم تعصيبه وإدخاله إلى غرفة العمليّات، وعند استيقاظه من (البنج) كانت رجله اليمنى مبتورة من فوق الركبة بحوالي (10) سم، وتمّت إعادته في اليوم ذاته إلى المستشفى الميدانيّ. ولمدّة (10) أيّام بعد عمليّة البتر، كان التغيير يتمّ على الجرح، دون إعطائه أيّ مسكّنات أو مضادّ حيويّ، وقد انتفخت رجله، وبحسب وصفه أصبحت (كالبالون)، وبالنتيجة تمّت إعادته إلى مستشفى (سوروكا) مرّة أخرى، وقاموا ببتر (17) سم إضافيّة من رجله.

نُقل الأسير بعد (3) أشهر إلى (البركسات) في المعسكر، رغم وجود جرح كبير في رجله الذي لم يكن قد التأم بعد بسبب وجود التهابات ومِدّة فيها. وضع في (بركس) (أ)، وكان يُنقل كلّ (10) أيّام إلى المستشفى الميدانيّ الذي يقع على مقربة من (البركس) لمدّة (45) يومًا كانوا يضعونه على كرسيّ متحرّك في (البركس)، وتجرّه فرقة النقل إلى المستشفى الميدانيّ، واقتصرت زيارة المستشفى على المراجعة والتغيير على الجروح، دون إعطائه أيّ أدوية. وخلال هذه المدّة كان باقي الأسرى داخل (البركس) لا يستطيعون الجلوس بجانبه من رائحة رجله الكريهة؛ ما جعلهم يشتكون للضابط المسؤول، نُقل عقبها إلى المستشفى الميدانيّ، ومكث فيه مدّة (60) يومًا. كان التغيير على الجرح يتمّ كلّ يوم مع إجراء عمليّات تنظيف، وبالمحصّلة تمّ إجراء (10) عمليّات تنظيف كاملة مع التخدير.

وعلى الرغم من الوضع الصحّيّ البالغ الصعوبة الذي كان يعاني منه الأسير، إلّا أنّه تعرّض للتحقيق (9) مرّات أثناء وجوده في المعسكر، المرّة الأولى كانت (8) ساعات وهو مقيّد على كرسيّ، لم يكن التحقيق متواصلًا، وكانوا يتركونه مقيّدًا على كرسيّ حديديّ، ويخرجون ثم يعودون لطرح الأسئلة. والمرّة الثانية كانت مدّتها (3) ساعات، أمّا المرة الثالثة فكانت مدّتها (10) دقائق، تعرّض فيها للضرب من قبل فرقة النقل أثناء نقله للتحقيق. هذا ونُقل مدّة (3) أيّام إلى تحقيق (الديسكو)، خلالها تمّ التحقيق معه (5) مرّات، كلّ مرّة نصف ساعة، وفي وصفه إحدى جلسات التحقيق، أفاد: "في إحدى جلسات التحقيق كان عامود بلاستيك على شكل هلال، ركّبوا ظهري عليه بشكل عكسيّ، ورجلي تلامس الأرض، ظهري منحني للخلف، وكأنّي نائم على ظهري، وكنت واقف على رجل واحدة حيث كانت رجلي مقطوعة، بقيت على هذا الوضع (3) ساعات، كان الألم لا يحتمل. عانيت فترة من ظهري، وكان الشباب في (البركس) يساعدونني، وكان معنا دكتور علاج طبيعيّ معتقل اهتمّ بي".

للاطلاع على الشهادة كاملة، أنظر: (https://drive.google.com/file/d/1GKhuaF2X6IdJtQJBVFb-8lpxpial3Lsa/view?usp=sharing).

إنّ حالة الأسير (ص.ج) لا يمكن قراءتها واقعةً فرديّةً معزولة، بل تدلّل بوضوح على نمطٍ ممنهج تُرتكب فيه انتهاكات جسيمة ترقى إلى مستوى الجرائم الطبّيّة بحقّ الأسرى، وتُستخدم أداةً إضافيّة للإيذاء والانتقام. فبعد الاستهداف الذي تعرّض له في غزّة، لم يُترك ليستكمل علاجه، بل جرى اعتقاله من سرير العلاج ذاته، خضع لاحقًا لـ (35) عمليّة تنظيف جراحيّ، وعمليّة زرع بلاتين، وعمليتَي بتر في ساقه، نتيجة الإهمال الطبّيّ الذي تعرّض له، إذ لو تمّت رعايته طبّيًّا من بداية اعتقاله بشكل صحيح، لما بُترت ساقه. مع التأكيد أنّه في كلّ مرّة كانوا يبلّغونه بالعمليّة دون شرح، ودون اطلاعه على التقارير الطبّيّة، ففي الوقت الذي كان يُفترض أن تُمنح له فيه الحماية الطبّيّة الكاملة لا أن يُزجّ به في دوّامة احتجاز واستجواب، ورغم حالته الصحّيّة البالغة الخطورة، أُخضع للتحقيق تسع مرّات، مستغلّين وضعه الجسديّ الهشّ وسيلةً للضغط والتعذيب.

المستشفى الميدانيّ في معسكر (سديه تيمان): الإهمال الطبّيّ، التواطؤ، وضرورة المساءلة

أُقيم المستشفى الميدانيّ في معسكر (سديه تيمان) تحت ذريعة تقديم الرعاية الطبّيّة للمعتقلين في هذا المعسكر، عقب امتناع المستشفيات الإسرائيليّة عن استقبالهم. غير أنّ الوقائع تشير إلى أنّ هذا المرفق لم يؤدِّ وظيفته كمنشأة علاجيّة، وفقًا للمعايير الطبّيّة والإنسانيّة، بل تحوّل إلى بيئة احتجاز مغلقة، تُمارَس فيها الرعاية الصحّيّة في إطار عسكريّ يفتقر إلى الحدّ الأدنى من الضمانات القانونيّة والأخلاقيّة؛ ما يشكّل إخلالًا جسيمًا بالالتزامات الواقعة على عاتق القوّة القائمة بالاحتلال بموجب قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ، وقد تمّ إغلاق هذا المستشفى لاحقًا في ظلّ تصاعد الانتهاكات الموثّقة داخل هذا المرفق.

تشير الشهادات إلى أنّ ما جرى داخل المستشفى الميدانيّ يتجاوز حدود الإهمال الطبّيّ ليصل إلى مستوى التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانيّة، المحظورة دوليًّا. إذ لم تقتصر معاناة الأسرى على آثار الإصابة أو المرض، بل شملت أنماطًا ممنهجة من العنف الجسديّ، من بينها الضرب، والصعق بالكهرباء، حتّى أثناء وجودهم على أسرّة العلاج.

كما تعكس ظروف الاحتجاز داخل المرفق الطبّيّ مؤشّرات خطيرة على الإهمال الطبّيّ الجسيم، حيث تمّ حرمان الأسرى من العلاجات اللازمة، كما اقتصر الغذاء على كمّيّات غير كافية، لا تلبّي الحدّ الأدنى من الاحتياجات الصحّيّة. وقد أُجبر الأسرى على ارتداء الحفّاضات بشكل دائم، في ظروف مهينة، في ظلّ تكبيل أيديهم وأرجلهم بسرير العلاج، وتعصيب أعينهم، إضافة إلى ممارسات مصحوبة بالإذلال اللفظيّ والمعنويّ؛ ما يشكّل معاملة قاسية ولاإنسانيّة، وانتهاكًا واضحًا لمبدأ صون الكرامة الإنسانيّة.

إضافة إلى ذلك، تمّ استخدام العنف وسيلةً للردّ على شكاوى الأسرى ومطالباتهم لتحسين الظروف في هذا المستشفى، وتعمُّد تعريض الأسرى كذلك لظروف بيئيّة قاسية، كالبرد الشديد، والحرمان من الملابس والأغطية، مع إبقائهم مقيّدين ومعصبي الأعين لفترات طويلة، وحرمانهم من النظافة الشخصيّة.[64]

وفي هذا السياق، تبرز مسؤوليّة الطواقم الطبّيّة التي عملت داخل هذا المرفق، حيث يفرض عليهم القانون الدوليّ، وأخلاقيّات المهنة واجب تقديم الرعاية دون تمييز، ورفض المشاركة أو التواطؤ في أيّة ممارسات تنتهك حقوق المرضى. وعليه، فإنّ السكوت عن هذه الانتهاكات أو العمل ضمن منظومة تسمح بوقوعها يشكّل تواطؤًا وإخلالًا بالواجب المهنيّ؛ ما يستوجب التحقيق والمساءلة.

إنّ مجمل هذه الوقائع، ترقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدوليّ الإنسانيّ، وجرائم دوليّة، بما في ذلك التعذيب والمعاملة اللاإنسانيّة، وتستدعي فتح تحقيقات ومساءلة جميع المسؤولين عنها؛ تكريسًا لمبدأ عدم الإفلات من العقاب.

[64] للمزيد حول المستشفى الميدانيّ، راجع ورقة معسكر (سديه تيمان)، الصادرة عن مؤسّسة الضمير: (https://www.addameer.ps/ar/media/5480).

منظومة الإفلات من العقاب

عملت دولة الاحتلال الإسرائيليّ على بناء منظومة حصانة متعدّدة المستويات لحماية قوّات الاحتلال من المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحقّ الأسرى، والمحتجزين الفلسطينيّين. ولا يقتصر الإفلات من العقاب على غياب الإرادة السياسيّة، أو انعدام استقلاليّة الجهات القضائيّة، أو حتّى على ضعف آليّات فحص الشكاوى، بل يعود في جوهره إلى سياسات مؤسّسيّة ممنهجة، ووسائل إجرائيّة مُصمّمة لتعطيل العدالة من منبعها.

وفي سياق الإبادة الجماعيّة داخل أماكن الاحتجاز الإسرائيليّة، تمّ بناء منظومة كاملة متكاملة هدفت إلى إخفاء الجرائم التي يتعرّض لها الأسرى من خلال تقييد زيارتهم من قبل المحامين، ومنع زيارات الأهل والصليب الأحمر؛ ما عمل على إخفاء أسباب الارتقاء، خاصّة في ظلّ عدم تشريح جثامين الغالبيّة العظمى من الأسرى؛ ما حال دون معرفة الأسباب المباشرة التي أدّت إلى ارتقائهم.

هذا ومورس بحقّ الأسرى جريمة الاختفاء القسريّ؛ ما ترتّب عليه حجب معلومات جوهريّة تتعلّق بمصيرهم، وأماكن احتجازهم، وظروفهم القانونيّة والصحّيّة. وقد أدّى ذلك إلى تعذّر التحقّق من الأعداد الدقيقة للأسرى، فضلًا عن غياب بيانات واضحة بشأن أعداد مَن تُوفّي منهم داخل أماكن الاحتجاز.

كما ثبت وجود تلاعب في السجلّات الطبّيّة الخاصّة بالأسرى؛ الأمر الذي يمسّ بسلامة الأدلّة الطبّيّة وموثوقيّتها. فقد أفاد أطبّاء شاركوا في تشريح جثامين بعض الأسرى، بأنّ عددًا من المعلومات والبيانات الطبّيّة الجوهريّة المتعلّقة بحالاتهم الصحّيّة لم تكن مُثبتة في سجلّاتهم الطبّيّة، رغم أهميّتها وارتباطها المباشر بتقييم أسباب الوفاة وظروفها.[65]

هذا وتُواصِل سلطات الاحتلال حجب عدد من تقارير التشريح عن المؤسّسات الحقوقيّة ومحامي ذوي الشهداء؛ الأمر الذي يحدّ من إمكان الوقوف على الأسباب الحقيقيّة للوفاة. فقد أُجري التشريح في عدد محدود من الحالات فقط، فوفقًا لردّ على طلب يستند إلى قانون حرّيّة المعلومات، تقدّمت به منظمّة أطبّاء لحقوق الإنسان إلى وزارة الصحّة، ومعهد الطبّ الشرعيّ (أبو كبير)، في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 وحتّى نهاية شهر آذار/ مارس 2024، وهي فترة معلوم أنّه توفّي خلالها (35) فلسطينيًّا في حجز الجيش الإسرائيليّ، لم ينقل الجيش أيّ جثمان إلى معهد الطبّ الشرعي لإجراء تشريح، بغرض التحقّق من سبب الارتقاء.[66]

وعلى الرغم من حقّ عائلة الأسير المتوفّى في طلب حضور طبيب من طرفها لغرض المعاينة والرقابة على إجراءات التشريح، فقد وُثّقت حالات عديدة لم تُبلَّغ فيها العائلات بموعد إجراء التشريح؛ الأمر الذي حال دون حضور طبيب عنها، وأدّى إلى إجراء التشريح دون أيّة رقابة مستقلة.

[65] من تقرير تشريح الشهيد صخر زغول، صادر عن منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان، غير منشور.
[66] منظّمة أطبّاء لحقوق الإنسان، "تقرير وفاة الفلسطينيّين المحتجزين لدى السلطات الإسرائيليّة"، مرجع سابق، 20.

ووفقًا للمعايير الدوليّة، يجب إجراء التشريح بعد الوفاة في أقصر وقت ممكن، ويفضَّل خلال (48) ساعة من استلام الجثمان، لضمان تحديد أسباب الوفاة بدقّة. ولا يمنع تبريد أو تجميد الجثمان التغيّرات اللاحقة للموت، بل يؤخّرها فقط؛ إذ يستمرّ التحلّل وتعفّن الأنسجة؛ ما يؤثّر سلبًا على القدرة التشخيصيّة. وبحسب معطيات منظمّة أطبّاء لحقوق الإنسان، بلغ متوسّط التأخير بين إعلان وفاة الأسير وإجراء التشريح نحو (14) يومًا، في مخالفة جسيمة للمعايير الطبّيّة والقانونيّة الدوليّة؛ ما يُسهم في طمس الأدلّة الجنائيّة، وإعاقة تحديد أسباب الوفاة بدقّة، وبالتالي تقويض فرص المساءلة والمحاسبة القانونيّة.[67]

وعلى الرغم من تزايد الشهادات والأدلّة التي توثّق ارتقاء الأسرى الفلسطينيّين داخل أماكن الاحتجاز، إلى جانب الكشف عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرّضون لها من تعذيب، وإهمال، وجرائم طبّيّة، إلّا أنّ ما يُعلن عنه من تحقيقات يبقى في إطار التحقيقات المزعومة التي لم تُفضِ إلى أيّة نتائج فعليّة حتّى اليوم. فلم يتمّ الإعلان عن محاسبة أيّة جهة أو شخص مسؤول، كما لم تُنشر نتائج شفّافة لأيّ من هذه التحقيقات، سواء في حالات ارتقاء الأسرى، أو في الجرائم الأخرى.

وبالنتيجة صمّمت دولة الاحتلال هذه الوسائل الإجرائيّة من دافع الحرص على الإخفاء المتعمّد للمعلومات الطبيّة الشرعيّة؛ الأمر الذي يُفضي إلى طمس الأدلّة التي قد تُستخدم لإثبات حالات القتل خارج نطاق القانون، أو تحت التعذيب، أو نتيجة استخدام القوّة المفرطة، وهو ما يكرّس سياسة إفلات الجناة من المساءلة الجنائيّة على الصعيدين: المحلّيّ أو الدوليّ.[68]

[67] المرجع السابق، 23.

[68] للمزيد حول ظاهرة الإفلات من العقاب في سياق الجرائم المرتكبة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، راجع ورقة "خارج نطاق المحاسبة: تقرير قانونيّ حول سياسة الإفلات من العقاب في سياق الجرائم المرتكبة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين"، المنشورة على: (https://addameer.ps/ar/media/5675).